جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم تجارية التخصص: مالية وتجارة دولية

تأثير جائحة كوفيد 19 على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية
حالة الجزائر

مقدمة من طرف الطالبة:
رزاق ريم دونية

تحت إشراف الأستاذ:
القري عمار

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بوظراف الجيلالي	أستاذ محاظر "أ"	مستغانم
مقررا	القري عمار	أستاذ مساعد "أ"	مستغانم
مناقشا	يسعد عبد الرحمان	أستاذ محاظر "أ"	مستغانم

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم تجارية التخصص: مالية وتجارة دولية

تأثير جائحة كوفيد 19 على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية
حالة الجزائر

مقدمة من طرف الطالبة:
رزاق ريم دونية

تحت إشراف الأستاذ:
القري عمار

2021-2020

الإهداء

إلى من كان لها الفضل لأصبح ما أنا عليه اليوم، والتي حصدت الأشواك عن دربي لتمهد طريق العلم لي، وغمرتني بفيض حنانها، احترقت لكي تنير لي دربي وسقتني من نبع رقتها وصدقها، قرة عيني وفؤادي أمي الغالية "المرأة الحديدية" أطال الله في عمرها وحفظها لنا؛

إلى من وافتها المنية قبل أن تراني متخرجة، وكان كل كلامها (ما تلقاي غير قرايتك) جدتي حبيبتي "مّا" يا قطعة من قلبي، يا من سهرت على تربيتي، رحمك الله وأسكنك فسيح جنانه؛

إلى من أعتمد عليه في كل كبيرة وصغيرة، سندي في الحياة ولا حياة بدونه، أخي الغالي.

شكروتقدير

إن الشكر والحمد لله وحده، نحمده ونشكره على أن تفضل علينا بإتمام هذا العمل، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه؛

كما لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المحترم "القري عمار" الذي تكرم بإشرافه لإنجاز هذه المذكرة وكان خير مرشد في هذا العمل؛

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل؛

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	ا
الشكر	ب
الفهرس	ج
قائمة الجداول والأشكال	د
المقدمة	
الفصل الأول: ماهية الاستيراد والتصدير والبطالة	
مقدمة الفصل	01
المبحث الأول: ماهية الاستيراد	02
المطلب الأول: مفهوم و أنواع الاستيراد	02
المطلب الثاني: وظائف واجراءات الاستيراد	04
المبحث الثاني: ماهية التصدير	09
المطلب الأول: مفهوم و أنواع التصدير	09
المطلب الثاني: مهام واجراءات التصدير	10
المبحث الثالث: ماهية البطالة	13
المطلب الأول: مفهوم و أنواع البطالة	13
المطلب الثاني: أسباب وحلول البطالة	14
خاتمة الفصل	16
الفصل الثاني: تأثير جائحة كوفيد 19 على الصادرات والواردات والبطالة (حالة الجزائر)	
مقدمة الفصل	18
المبحث الأول: لمحة حول جائحة كوفيد 19	19
المطلب الأول: لمحة حول الجائحات في العالم وتأثيراتها الاقتصادية	19
المطلب الثاني: التعريف بجائحة كوفيد 19	24
المبحث الثاني: تأثير كوفيد 19 على الصادرات والواردات (حالة الجزائر)	32
المطلب الأول: تأثير كوفيد 19 على الصادرات	32
المطلب الثاني: تأثير كوفيد 19 على الواردات	37
المبحث الثالث: تأثير كوفيد 19 على البطالة (حالة الجزائر)	43

المطلب الأول: تأثيركوفيد 19 على البطالة عامة	43
المطلب الثاني: تأثيركوفيد 19على البطالة في الجز ائر	44
خاتمة الفصل	47
الخاتمة العامة	48
قائمة المصادر والمراجع	51
الملخص	53

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الجدول الزمني للأوبئة والجوائح عبر التاريخ	20
02	التطور العام لحالات الإصابة والوفيات بكوفيد-19	27
03	نسبة التغير التي طرأت على الصادرات بين سنتي 2019-2020	32
04	تطور الصادرات بين سنتي 2019 و2020	34
05	تطور الصادرات خارج المحروقات حسب وحدات الاستخدام	36
06	نسبة التغير التي طرأت على الواردات بين سنتي 2019-2020	38
07	تطور الواردات حسب وحدات الاستخدام	39
08	مدى تأثير كوفيد-19 على مختلف مجالات سوق العمل	43

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
01	مخطط أنواع الاستيراد	03
02	تطور حالات الإصابة بكوفيد-19 في بعض المناطق	26
03	اتجاهات النمو الاقتصادي العالمي	29
04	تطور نمو تجارة السلع العالمية	30
05	تطور نمو تجارة الخدمات العالمية	30
06	تطور نمو تجارة السلع العالمية للمنتجات الطبية	31
07	تطور القيمة المالية للصادرات بين 2019 و2020	33
08	تأثير الجائحة على تصدير البترول سنتي 2019 و2020	35
09	تطور القيمة المالية للواردات بين 2019 و2020	38
10	التغيير النسبي لعروض العمل بين جانفي و افريل 2020	45

المقدمة العامة

للتجارة الخارجية دور هام في اقتصاديات جميع الدول لأنها توفر للاقتصاد ما يحتاجه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا، من خلال نشاط الاستيراد، وفي الوقت نفسه تمكنه من التخلص مما لديه من فائض من سلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير؛

عرفت التجارة الدولية انخفاضا معتبرا سواء كان ذلك في الاستيراد أو التصدير بين سنتي 2019 -2020 بسبب تفشي فيروس كوفيد 19، فقد دفع هذا الأخير بالعالم إلى هاوية الركود، فالأضرار الاقتصادية تصاعدت في مختلف أنحاء العالم، على أثر الارتفاع الحاد في عدد الإصابات وإجراءات احتواء الفيروس التي اتخذتها الحكومات، فقد واجهت هذه الأخيرة وباء كوفيد 19 في مختلف أنحاء العالم بتحد تمثل في توجيه السلع الأساسية، مثل الغذاء والمعدات الطبية، حيث اشتدت الحاجة إليها لمعالجة الأزمة الصحية المباشرة؛

أدى الطلب المرتفع على بعض المنتجات الصحية وانقطاع سلاسل التوريد والقيود اللوجستية إلى صعوبة هذا الأمر تحسبا لعدم تمكن سكانها من الحصول على السلع اللازمة لمواجهة الأزمة الصحية المباشرة، ففرضت العديد من الحكومات تدابير تجارية جديدة لتسهيل عمليات استيراد وكذا تصدير للحصول على هذه السلع؛

وعلى غرار كل دول العالم انتشرت جائحة فيروس كورونا لعام 2020 في الجزائر ابتداءً من 25 فبراير 2020، مما أدى إلى اضطرار الحكومة أخذ تدابير صحية مست القطاع الاقتصادي؛

فقد عرفت الجزائر عجزا في الميزان التجاري مما يؤكد أن سنة 2020 تعد سنة استثنائية للصادرات والواردات بعد أن اضطرت الحكومة الى اتخاذ إجراءات فورية للمحافظة على مخزونات المواد الأساسية؛

كما عرفت الجزائر تسهيلات جمركة خاصة بالمواد الغذائية المستوردة، مع التسريع في الإجراءات المصرفية المرتبطة بها تمشيا مع الحالة الاستثنائية التي تعيشها البلاد. وكذا التجهيزات الطبية والمنتجات الصحية المخصصة لمحاربة فيروس كورونا من خلال تخصيص رواق أخضر، وذلك عن طريق تأجيل تقديم الإقرارات ودفع الرسوم والضرائب؛

كما أن الأزمة لم تأثر على التجارة الخارجية فقط، بل كان لها تأثير على سوق العمل في العالم كله، فقد عرفت البطالة في هذه الفترة ارتفاعا كبيرا أدى إلى توجه الملايين من العمال إلى بطالة إجبارية في كل المجالات؛

ولقد قمنا بإعداد هذه المذكرة قصد معرفة ودراسة عمليتي الاستيراد والتصدير، معرفة فيروس كوفيد 19 ومدى تأثيره على كل من الصادرات والواردات في الجزائر ونسبة التغير التي طرأت عليهما بين سنتي 2019 و2020.

1- الإشكالية

من مجمل ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية على الشكل التالي:

ما مدى تأثير جائحة كوفيد 19 على صادرات وواردات الجزائر وعلى البطالة بين سنتي 2910 و2020؟

2- الأسئلة الفرعية

ينبثق عن هذه الإشكالية الرئيسية أسئلة فرعية تساعدنا على فهم وتحليل الموضوع محل الدراسة بطريقة جيدة وهيّ على النحو التالي:

- ما مفهوم الاستيراد والتصدير ومفهوم البطالة؟
- ماهي الأوبئة التي مست العالم عبر الزمن وماهي تأثيراتها الاقتصادية؟
- ما هو فيروس كوفيد 19 وكيف أثر على صادرات وواردات الجزائر والبطالة؟

3- الفرضيات

من خلال إشكالية الدراسة يمكن استنتاج الفرضيات الأساسية لدراستنا والمتمثلة فيما يلي:

- كان لفيروس كوفيد 19 أثر سلبي مباشر على صادرات وواردات الجزائر؛
- عرف سوق العمل في الجزائر تطورا يجعله قادر على تخطي مختلف الأزمات.

4- أسباب اختيار الموضوع

قمنا باختيار هذا الموضوع للدور العام الذي تلعبه الصادرات والواردات في تطوير الاقتصاد الوطني وكذلك ضرورة أحذ بعين الاعتبار الاحتياطات اللازمة للحفاظ عليه في مثل حالات فيروس كوفيد 19.

بالإضافة إلي البطالة التي تعتبر من أخطر الظواهر السلبية المنتشرة في العالم والتي تأثرت بالفيروس.

5- أهداف الدراسة

إن الغايات الأساسية من اختيار هذا الموضوع تتمثل فيما يلي:

- التعريف بالاستيراد والتصدير والبطالة؛
- محاولة إظهار تأثير الفيروسات على الاقتصاد العالمي عبر الزمن؛
- توضيح آثار جائحة كوفيد 19 على كل من الصادرات، الواردات والبطالة في الجزائر.

6- أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في معرفة مدى أهمية كل من التصدير والاستيراد في إنعاش الاقتصاد الوطني، وكذا تأثرهما بالأزمات كجائحة كوفيد 19، وما مفهوم البطالة وأسبابها وتأثرها بالفيروس.

7- منهج الدراسة

اعتمدنا في دارسة الموضوع على المنهج الوصفي باستعراض ماهية التصدير والاستيراد والبطالة بالإضافة الى مفهوم فيروس كوفيد 19، وكذا الجانب التحليلي الذي تمحور حول آثار فيروس كوفيد 19 على صادرات وواردات الجزائر وكذا البطالة.

8- **تقسيم الدراسة**

على سبيل معالجة الموضوع ومحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى ففصلين على النحو التالي:

- **الفصل الأول**: ويتمثل عنوانه في "ماهية الاستيراد والتصدير" حيث تناولنا فيه ماهية التصدير والاستيراد وما يشملانه من أنواع وأهمية، وتطرقنا كذلك إلى إجراءاتهما؛ بالإضافة إلى البطالة، أنواعها أسبابها وحلولها؛
- **الفصل الثاني**: وجاء تحت عنوان "تأثير جائحة كوفيد 19 بالصادرات والواردات (حالة الجزائر)" حيث تناولنا فيه لمحة الجائحات في العالم وكذلك تأثيرها بالاقتصاد العالمي، ثم تطرقنا لمفهوم فيروس كوفيد 19 ومدى تأثر كل من صادرات وواردات الوطن والبطالة به والتغيير النسبي الذي طرأ عليهم.

الفصل الأول

ماهية الاستيراد والتصدير والبطالة

مقدمة الفصل الأول

يتم التبادل التجاري بين دول تفصلها حدود جغرافية ومسافات بعيدة، وتحكمها عدة أنظمة وقوانين وعلاقات دولية مختلفة كانت نتيجة لتكتلات قوية ظهرت بعد التطور الحاصل في العالم على مختلف الأصعدة وخاصة منها ما تعلق بالتجارة الخارجية في شقيها التصدير وكذا الاستيراد؛

وتعد أعمال التصدير والاستيراد من أهم الركائز الأساسية التي تقوم عليها التجارة الدولية على اعتبار أنها الأداة التي تنفذ عن طريقها سياسات التجارة الخارجية؛

أما بالنسبة للبطالة فهي تعتبر ظاهرة قد تم تناولها شيء من الاسهاب من قبل نظرية الاقتصاد الكلي، في محاولة لتفسير تلك الظاهرة ووضع طرق كفالة بمعالجة المشكلة كونها تهدد الأمن الاقتصادي لأي بلد، فضلا عن كونها تهدد السلم الاجتماعي؛

سيتطرق هذا الفصل إلى مختلف الجوانب النظرية التي تتعلق بالاستيراد، التصدير والبطالة، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين كما يلي:

- المبحث الأول: ماهية الاستيراد؛
- المبحث الثاني: ماهية التصدير؛
- المبحث الثالث: ماهية البطالة.

المبحث الأول: ماهية الاستيراد

إن وظيفة الاستيراد تعد أولى الوظائف في الدورة الاقتصادية، التي تستلزم استراتيجيات مسطرة من أجل إشباع حاجيات الدول وضمان السير الحسن لعمليات الإنتاج الخاصة بالمؤسسات باستيراد المواد الأولية.

المطلب الأول: تعريف و أنواع الاستيراد

إن كل دولة تكون بحاجة الى سلع وخدمات لم يكن باستطاعتها توفيرها على المستوى المحلي، فتقوم بتوفيرها من الدول الأخرى التي تقوم بتوريديها في إطار ما يعرف بعملية الاستيراد.

الفرع الأول: تعريف الاستيراد

الاستيراد هو الطريقة المستخدمة للحصول على المنتجات التي تحتاجها الدولة، ويمكن تعريفه على أنه جلب السلع من الخارج إلى داخل البلد وإدخالها إلى الدائرة الجمركية وتسجيل البيان الجمركي للإفراج عنها برسم الوارد النهائي، ويكون الاستيراد من المناطق الحرة ومن الأسواق الحرة بالداخل ومن المعارض والأسواق الدولية ومن المعارض الأخرى المرخص بإقامتها طبقا للقواعد العامة للاستيراد من الخارج؛

كما يقصد بالاستيراد الشراء من المصادر الخارجية التي تقع خارج الدولة التي تعمل بها منشأة ما، وفي حالات معينة تفضل المنشأة المشترية التعامل مع مصادر شراء أجنبية؛

بصفة أخرى تمثل الواردات إنفاقا محليا للسلع والخدمات المنتجة في الخارج، وتعتبر ترسبا من تيار الإنفاق الكلي حيث يؤدي الاستيراد إلى سحب جزء من القوة الشرائية الوطنية وإنفاقها على السلع والخدمات الأجنبية الأمر الذي يضاعف من تيار الإنفاق في الداخل وتزيده قوة في الخارج؛

كما يمكن تعريف الواردات على أنها مظهر من مظاهر التبادل الدولي أو العلاقات الاقتصادية الدولية، وتأخذ عادة شكل سلع مادية تنقل عبر الحدود السياسية، كما تأخذ أيضا شكل خدمات تؤدي من دعاية دولية إلى دعاية دولية أخرى إما بانتقال مؤدي الخدمات بأنفسهم، كما هو الحال بالنسبة للخبرات الفنية وإما بانتقال ملتقى الخدمات كما هو الحال بالنسبة للسياح؛[1]

من خلال ما سبق نستنتج أن عملية الاستيراد هي إمداد المؤسسة ببضاعة معينة من خارج البلد لتأدية خدمة معينة وذلك في الوقت المحدد بأدنى تكلفة وبالنوعية المطلوبة؛

فالاستيراد هو كل بضاعة ترد الى الدولة سواء عن طريق البحر أو البر أو الجو وينظم بها بيان جمركيوتخضع للضرائب الجمركية بموجب التعريفة الجمركية الموحدة والرسوم المقررة الا ما استثنى بموجب أحكام نظام قانون الجمارك الموحد أو بموجب الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس وأي اتفاقية دولية أخرى في إطار المجلس اعتبارا من تاريخ تسجيل البيان الجمركي في الدوائر الجمركي[2].

---

[1] عادل احمد حشيش وآخرون، الاقتصاد الكلي، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 1.

[2] بالحبيب عبد الكامل، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية،2011، ص .33

الفرع الثاني: أنواع الاستيراد[1]

إن التعاملات المتنوعة المشروعة والمتعلقة بعملية الاستيراد وكيفية تسير هذه العملية من طرف المؤسسة متعلقة بتوفير النقص الموجود في المواد الأولية أو اليد العاملة المؤهلة وهذا للقيام بعملية الإنتاج، وتلبية رغبات الزبائن، ومن خلال هذا يمكن التوصل إلى بعض طرق الاستيراد التي تقوم ا المؤسسة فنجد الأنواع التي يمكن استخلاصها قي الشكل التالي:

الشكل رقم (01): مخطط أنواع الاستيراد

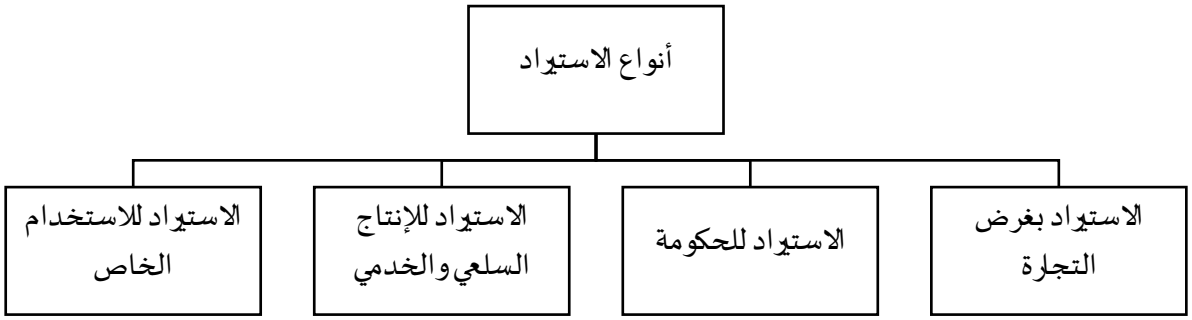

المصدر: من إعداد الطالبة رزاق ريم دونية، محمود الشيخ، التسويق الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان الأردن، 2008، ص 410.

من خلال الشكل أعلاه يتم تقسيم الاستيراد إلى خمسة أنواع هي:

1. الاستيراد بغرض التجارة: كل ما يستورده الشخص الطبيعي الاعتباري المقيد في سجل المستوردين وفقا لأحكام القانون في شأن سجل المستوردين من سلع تحمل الصفة التجارية لبيعها بحالتها عند الاستيراد أو بعد تعبئتها دون اجراء أي عملية تحويلية أو تكميلية عليها؛
2. الاستيراد للحكومة: هو ما تستورده الوزارات والمصالح والهيئات العامة ووحدات الادارة المحلية والاشخاص الاعتبارية العامة لتحقيق اغراضها؛
3. الاستيراد للإنتاج السلعي والخدمي: كل ما تستورده المشروعات الانتاجية لبيعه بعد تغيير حالته، وما تستورده المشروعات الخدمية بما يحقق تأدية الخدمة فيما تقوم به أو يوكل إليها من أعمال، ويشمل ذلك مستلزمات الإنتاج أو التشغيل أو أداء الخدمة بما في ذلك الخامات والمواد والسلع الوسيطة وغيرها من الاجزاء؛
4. الاستيراد للاستخدام الخاص: كل ما يستورده لغير الاتجار أو الانتاج من اصول راس ماليه وقطع غيار ومواد دعاية والاعلان وغيرها لاستخدامها على نحو تحقق به منفعة لنشاط المستورد وليس لشخصه، وما يستورده للتأجير التمويلي يعد استخداما خاصا فيما عدا سيارات الركوب؛

[1] د. محمود الشيخ، التسويق الدولي، مرجع سابق، ص 104.

5. الاستيراد للاستعمال الشخصي: هو كل ما يستورده الشخص الطبيعي لتحقيق منفعة له أو لعائلته من سلع مناسبة من حيث نوعيتها وكمياتها مع الاستعمال الشخصي أو العائلي وعلى نحولا يحمل صفة التاجر.

المطلب الثاني: وظائف واجراءات الاستيراد

يعتبر الاستيراد عنصرا هاما في التمكن من تلبية احتياجات الدل، حيث سيتم دراسة وظائف الاستيراد بالإضافة الى الاجراءات الواجب القيام بها لتتم عملية الاستيراد.

الفرع الأول: وظائف الاستيراد [1]

إن عملية الاستيراد تقوم على عمليتين أساسيتين هما:

1. **الوظيفة التجارية**: إن الوظيفة التجارية لعملية الاستيراد تتمثل في الحصول على المواد الأولية بالسعر المناسب والمنخفض وتتجسد مهام هذه الوظيفة في ضمان تدفق المواد وتخزينها في ظروف أحسن ملائمة بأقل التكاليف وبالسعر والكمية والنوعية المطلوبة؛
2. **الوظيفة التقنية:** مهامها تخفيض التكاليف سواء كانت تكاليف الشراء أو التخزين، النقل أو الاستلام بأقل ما يمكن وهي الوظائف الرئيسية للاستيراد ويمكن تداول كل على حدا كما يلي:

2-1 الشراء : وتكمن أهميته في ان معظم المنظمات إن لم تكن كلها في وقتنا الحاضر تهتم بعملية شراء احتياجاتها من المواد المختلفة وقد أنشأت هذه المنظمات وحدة تنظيمية في هيكلها التنظيمي لتتولى القيام بهذه العميلة، وتعرف هذه الوحدة التنظيمية بإدارة المواد أو إدارة الشراء وتعود أهمية وظيفة الشراء أو إدارة الشراء للأسباب التالية :

- تأمين احتياجات المنظمة من المواد المختلفة لضمان عدم توقف الانتاج فيها؛
- يبرز حجم الإنفاق الكبير عند شراء المواد المختلفة أهمية إدارة الشراء وعليه فإن عملية إدارة الشراء تحاول أن تحصل على احتياجات المنظمة بأقل التكاليف الممكنة، مع الالتزام بالجودة المناسبة، كي تستطيع منافسة المنظمات الأخرى عند تحديد سعر بيع منتجاتها كي تتحقق الميزة التنافسية وبالتالي تضمن لها حصة مناسبة في السوق؛
- إن قيام إدارة الشراء بالعملية الشرائية بالكفاءة المناسبة ينعكس إيجابا على كفاءة إدارة الانتاج اذ سيوفر بالأخير المواد التي تحتاجها بالكمية المناسبة وكذا الجودة المناسبة؛
- تقوم إدارة الشراء بالحد من مبالغة الإدارات الأخرى في المنظمة خاصة تلك التي تستخدم المواد بكميات كبيرة سواء كانت هذه المبالغة في طلب كميات كبيرة من المواد أكثر من احتياجاتها الفعلية أو من حيث الجودة أي طلب مواد بمواصفات عالية مما قد ينعكس على التكاليف العالية التي ستتحملها المنظمة.

[1] أحمد طرطار، الترشيد الاقتصادي للطاقات الانتاجية في المؤسسة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص 13.

2-2 التخزين :

أ- ماهية تنظيم وظيفة ادارة التخزين: تكمن الأهمية النسبية لوظيفة التخزين على طبيعة وحجم الصناعة من جهة وحجم المنظمة من جهة ثانية لذلك يجب ان تنظم وتخطط هذه الوظيفة على اساس يتفق مع الحاجات الخاصة للمنظمة وبناء عليه لا يمكن القول ان هناك تنظيما نمطيا أو نموذجيا في جميع المنظمات وفي جميع الظروف لعمليات المخزونية ولكن رغم ذلك فهناك بعض المبادئ والقواعد يجب ان تتذكر دائما مدى الاختلافات في طبيعة النشاط أو مجال الاعمال حتى تتفق لأعمال وظيفة التخزين مع الهيكل العام لنشاط المنظمة كله؛

ب - مسؤوليات مهام وظيفة التخزين وسلطاتها: هناك مسؤوليات متعددة ملقاة على عاتق وظيفة التخزين سنأتي على شرحها بشكل موجز وفيما يلي اهم مسؤوليات وظيفة التخزين:

- الاستلام؛
- الترميز؛
- صرف المخزون؛
- التنبيه على النقص في المخزون؛
- حماية المخزون؛
- المحاسبة المخزونية؛
- الوقاية على المخزون.

2-3 النقل : يشمل مصاريف النقل البضائع والمشتريات التأمينات ومستحقات العبور والجمارك بالإضافة الى مصاريف دخولها هناك ووظائف أخرى اذكرها في ما يأتي:

إن المؤسسة عبارة عن وحدة انتاجية كبيرة الحجم تدير عدة منتجات بتجميع مجموعة من الطاقات البشرية والمواد المادية ووسائل الانتاج وفق تركيب معين لإنجاز المهام المنوطة بها والمتمثلة في انتاج السلع واداه الخدمات الموجهة لإشباع حاجيات المجتمع بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع العلم مع العمل على تحقيق التشغيل الافضل لهذه الطاقات والوسائل المتاحة؛

ويتوقف انجاز المؤسسة لهذه المهام على حسن التسيير والتنسيق بين مختلف اقسامها التي تؤدي وظائف مختلفة، ومن هذه الوظائف نجد وظيفة التموين باعتبارها المرحلة الأولى التي ترتكز عليها العملية الإنتاجية وتكمن هذه الوظيفة فيما يلي:

- يؤمن ويضمن القاعدة المادية والتقنية للعملية الإنتاجية في المؤسسة وذلك بتوفير اللوازم والمواد من عتاد وتقنيات؛
- يساهم في رفع انتاجية العمل وهذا يفعل عامل الزمن الذي تحاول من خلاله المؤسسة وبواسطة تموين منتظم القضاء على احتمالات توقف العملية الإنتاجية؛
- إن عملية الاستيراد عملية حيوية بالمؤسسات الصناعية باعتبارها تؤثر تأثيرا مباشرا على ربحية المؤسسة فكلما كان استيراد المواد الأولية بالجودة المطلوبة وبالسعر المنخفض كان ربح المؤسسة أكثر؛
- يضمن استمرارية نشاط التسويق ويعطي المؤسسة مكانة في السوق.

الفرع الثاني: إجراءات الاستيراد

تمر عمليه الاستيراد بمراحل تتمثل في:

1- اتخاذ القراروالاطلاع على اسواق الاستيراد ودراستها

يتم اتخاذ قرار الاستيراد بناء على مجموعة من المعلومات والبيانات التي تفرضها طبيعة عمل المشروع سواء كان تجاريا أو صناعيا، كذلك طبيعة السلعة والمواد التي يتم التعامل بها، سواء مواد خام لازمة للإنتاج أو مواد جاهزة على ان تكون من المسموح التعامل بها وفقا لقوانين الدولة التي يعمل بها المستورد، فمثلا هل الاستيراد من اجل عمليه التصنيع أو الاستيراد لإعادة التصدير أو من اجل التوزيع والبيع في السوق المحلي؟[1]؛

بعد الوصول الى الحاجة الى الاستيراد لهذه المادة أو تلك، يتم البحث عن مصادر التوليد المحتملة والمناسبة في الاسواق الخارجية الحصول على اسماء الموردين ومعلومات عنهم، والاتصال بهم لطلب عروض منهم وبيان شروط البيع والتسليم والدفع وأحيانا يتم طلب عينات من السلعة التي ينتجونها ومعلومات أخرى.

2- اعداد الاستر اتيجية والبرنامج الخاصين بعملية الاستيراد

بعد استلام العروض المطلوبة من الموردين تبدأ الشركة بوضع استراتيجية الاستيراد معتمدة في ذلك على بعدين هما:

- طبيعة السوق المحلية وقدرتها الاستيعابية وحاجتها لهذه السلعة؛
- امكانات وموارد الشركة ومدى قدرتها على التفاوض وقبول شروط الموردين، سواء الامكانات المالية أو التسويقية.[2]

وفي مرحلة اعداد البرنامج تترجم السياسات والاهداف الخاصة بالشركة الى اجراءات عملية، حيث تضع الشركة خطة دقيقة، بمعنى اخر تقوم الشركة بتوزيع المعلومات والبيانات الكاملة عن المورد وفقا لنموذج معين يشتمل اسماء وعناوين الموردين، وطرق الشراء وشروط البيع والدفع والتسليم... وبعد ذلك يتم ترتيب الموردين حسب نقاط معينة تضعها الشركة وفقا لأهدافها وسياساتها مع دراسة العلاقات التي تربط بلد المستورد وبلد المصدر.

3- الاتفاق النهائي وتوقيع العقد واستصدار التراخيص اللازمة للاستيراد

بعد انتهاء المفاوضات (الشراء والبيع)، وذلك بناءً على امكانيات الشركة واهدافها، يتم تثبيت بنود الاتفاق التي تم التوصل اليها في صورة عقد تجاري يلزم الطرفين اثناء التنفيذ؛

عندما يتم اجراء العقد وتثبيت الطلبية تتقدم الشركة المستوردة الى السلطات الحكومية المختصة للحصول على رخصة استيراد، وخلال هذه الفترة التي تحصل بها الشركة على الموافقة للاستيراد يجب ان تبدأ مرحلة مهمة من ناحية تسويقية، وهي تخطيط حملات إعلانية وترويجية من أجل اطلاع العملاء أو الجمهور وإعلامهم عن توفر هذه السلعة في الوقت القريب كجزء من عملية الترويج.[3]

---

[1] د. شريف علي الصوص، التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 184.

[2] د. شريف علي الصوص، المرجع السابق، ص: 185.

[3] شريف علي الصوص، مرجع سابق، ص 186.

4- تمويل و ائتمان الاستيراد واعداد المستندات النهائية

تختلف شروط الدفع والتسليم والتمويل حسب شروط الاتفاق ما بين المستورد والمصدر وحسب النقد وسعر الصرف، واهم الطرق المستخدمة بالدفع في التجارة الخارجية المبادلة(المقايضة) الدفع المقدم، الدفع الجل، الكمبيالات والاعتمادات المستندية التي تعتبر اهم الطرق الشائعة في التجارة الخارجية؛[1]

وفور الانتهاء من اتمام عملية الشحن يقوم المصدر بإعداد المستندات النهائية التي تقدم الى بنك فاتح الاعتماد إذا كانت طريقة الدفع عن طريق الاعتمادات المستندية، واهم هذه المستندات ما يلي:

- بوليصة الشحن: تختلف البوليصة ونوعها حسب الجهة التي تصدرها واختلاف وسيلة النقل المستخدمة، وهي تمثل مسؤولية الحيازة للبضاعة المنقولة، ويقوم المصدر بتسليم البوليصة والفاتورة التجارية المصدقة وشهادة المنشأ وأية وثائق أخرى مطلوبة الى البنك لغاية استكمال الاعتماد المستندي والتحصيل؛[2]
- الفاتورة التجارية: الفاتورة التجارية هي سجل أو دليل على العملية التجارية (الصفة التجارية) بين المستورد والمصدر بناءً على الشروط التي وافق عليها الطرفان مسبقا.[3]

5- وصول البضاعة وعملية التخليص عليها

عند وصول البضاعة للمستورد الى ميناء الاستيراد يتم تفريغ الشحن طبقا لشروط البوليصة ولا تسلم البضائع إلا لمن يحمل البوليصة ومن جيرت باسمه أو بواسطة وكيل يقدمها الى وكلاء الشحن للحصول على اذن الاستلام؛[4]

عندما يستلم المستورد إذن التسليم الصادر من وكيل الشحن يقوم بتعبئة نموذج من قبل دائرة الجمارك يرفق مع مجموعة من المستندات والوثائق التجارية أهمها:

- الفاتورة التجارية المعتمدة؛
- شهادة المنشأ؛
- رخص الاستيراد؛
- شهادة المقاطعة؛
- كشف التعبئة؛
- فاتورة النولون البحري؛
- الشهادة الصحية؛
- شهادة المراجعة؛
- بيان الحمولة؛
- إذن الاستلام.[5]

---

[1] جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، 2013، ص ص: 196 -197.

[2] شريف علي الصوص، مرجع سابق، ص: 187.

[3] جاسم محمد، مرجع سابق، ص: 193.

[4] شريف علي الصوص، مرجع سابق، ص: 188.

[5] شريف علي الصوص، مرجع سابق، ص ص: 188-189-190-191.

6- **استلام البضاعة والخطابات الختامية**

بعد الانتهاء من الاجراءات الجمركية واستيفاء الرسوم الجمركية ا يتم الافراج عن البضاعة وذلك لتمكن المستورد أو وكيله من استلامها ونقلها للمستودعات؛

وفي الأخير يجري تبادل الخطابات ما بين المستورد والمصدر بما يتطلبه مصلحة الطرفين والتي تتخللها عبارات الشكر وبناء العلاقات المستقبلية بينهما.

المبحث الثاني: ماهية التصدير

تعتبر الصادرات أو التصدير عامة البوابة الكبرى التي تسعى المؤسسات الاقتصادية وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول اليها من اجل بلوغ المكانة المرموقة في مجال الريادة في الاقتصاديات العالمية؛

وسيتم التعريف من خلال هذا المبحث على مفهوم التصدير وأنواع الصادرات، وظائف التصدير وكذا إجراءاته.

المطلب الأول: تعريف و أنواع التصدير

يلعب التصدير دورا هما في جلب وتحقيق الثروات منذ زمن طويل لذلك تسعى مختلف الدول الى تطوير وترقية صادراتها من خلال السياسات والاستراتيجيات العديدة.

الفرع الأول: تعريف التصدير

يعد التصدير من أبسط أشكال الدخول للأسواق الخارجية لتضمنه أقل نسبة أخطار مقارنة مع البدائل الأخرى حسب مستوى نشاط الشركة فقد يكون التصدير نشاطا ايجابيا أو سلبي؛[1]

يعتبر التصدير تلك العملية التي ترمي إلى تحويل السلع والخدمات بصفة نهائية، من قبل الأعوان المقيمة في القطر الاقتصادي إلى الأعوان غير المقيمة[2]؛

كما يعرف التصدير على أنه موجود بطريقتين هما:

- الطريقة المباشرة: تخص عادة المؤسسات التي لديها طلب مستمر من زبائنها الأجانب، فتفضل هذه المؤسسات التكفل المباشر بهذه الطلبيات عوض المرور عبر الوسطاء، وتتميز بانها تتطلب أكثر استثمارات ومخاطر أكبر وأرباحا أكبر في حالة الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة؛
- الطريقة غير المباشرة: تتم باستعمال الوسطاء أو شركات متخصصة في الاستيراد والتصدير، والتي تتميز في الغالب بأقل استثمار كما انها أقل مخاطرة بفعل مساهمة معرفة الوسيط والخدمات التي تسمح بتجنب بعض الأخطاء، إلا أنه في المقابل تعتبر أقل ربحية من الطريقة الاولى؛[3]

وكتعريف عام فإن الصادرات تعني قدرة الدولة على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشريه الى دولة واسواق عالمية ودولية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من الأرباح والقيمة المضافة والتوسع والنمو وانتشار فرص العمل، والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة.[4]

---

[1] مليحة يزيد، أصول وفصول التسويق، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص: 328.

[2] فرحات غول، التسويق الدولي (مفاهيم وأسس النجاح في الاسواق العالمية)، الطبعة1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص: 190.

[3] فرحات غول، المرجع السابق، ص: 191.

[4] نصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2014، ص: 83.

الفرع الثاني: أنواع التصدير

ينقسم التصدير إلى نوعين يتمثلان فيما يلي:

- **مباشر:** يتم نقل البضاعة مباشرة من قبل المصدر والذي قد يكون في هذه الحالة منتج السلعة أو مقدم الخدمة المطلوبة إلى خارج الحدود دون الحاجة الى تاجر أو شركة وسيطة موجودة داخل الحدود؛
- **غير مباشر:** فإن المصدر يستعين بشركة توزيع أو وساطة مختصة بالتجارة الخارجية وموجودة داخل بلد المنشأ (المصدر) لنقل البضاعة الى خارج الحدود.[1]

المطلب الثاني: مهام وإجراءات التصدير

تشير أدبيات الداعين إلى تبني قيادة التجارة الخارجية للنمو الاقتصادي إلى أن الصادرات وسياسات التصدير على وجه الخصوص تلعب دورا رئيسا في عملية النمو، وعليه سيتم الاطلاع في هذا المطلب على كل من مهام وإجراءات التصدير.

الفرع الأول: مهام التصدير

يمدنا التاريخ الاقتصادي بكثير من الآراء والمواضيع التي أولت نشاط التصدير اهتماما متزايدا عبر الزمن، لقد كانت التجارة أساس التنمية الاقتصادية عند التجاريين، بل اعتبرت العمود الأساسي في التنمية الاقتصادية، فمن شأنها أن تعمل على جلب الموارد إلى البلد وهكذا تزدهر الصناعة وتقل البطالة وفي هذا المجال كانوا يشجعون على تطوير العمالة الوطنية؛[2]

وتبرز بذلك أهمية التصدير من كونه يلعب أدوار متعددة في مجال النمو والتنمية من خلال الآتي:

- التصدير هو الامتداد الطبيعي للتوسع في مشروعات الإنتاج، وإلا فإن السوق المحلي المحدود سيكون حائلا دون استمرار هذا التوسع؛
- التصدير هو المخرج الأمثل لما تعانيه الكثير من المؤسسات من فائض في الإنتاج والمخزون نظرا لمحدودية التسويق في السوق المحلي ومعوقاته؛
- تزداد اهمية التصدير من ناحية أن معظم الاستثمارات المحلية تعتمد وإلى حد كبير على الاستيراد للمواد الخام والمعدات، ولذلك لابد من قيام نظام تصدير للمنتجات لتعويض اثار تمويل بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل؛
- مواجهة ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات ومحاولاتها في الاستحواذ على الاسواق العالمية؛
- التصدير يزيد من تنوع الدخل الوطني ويدعم الميزان التجاري ويجلب العملات الأجنبية ويتيح فرص عمل جديدة للعمالة الوطنية وذلك من خلال تنويع الصادرات.[3]

---

[1] مصطفى حسين، (2020، جويلية 25)، أشكال التجارة الخارجية (أنواع الاستيراد والتصدير)، e-tijara، استرجعت بتاريخ جوان 16، 2021 من https://e-tejara.com/%d8%a3%d8%b4%d9%83%d8%a7%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%ac%d8%a7%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%ae%d8%a7%d8%b1%d8%ac%d9%8a%d8%a9-%d8%a3%d9%86%d9%88%d8%a7%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b3%d8%aa%d9%8a%d8%b1/.

[2] اسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة الجزائر 1997، ص: 57.

[3] بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص ص: 98-99.

الفرع الثاني: إجراءات التصدير

تتم عملية التصدير بالمرور بالإجراءات التالية:

1. **اتخاذ القراروالإستراتيجية المراد اتباعها**

من المعروف أن التصدير للأسواق الخارجية يعتبر من أبسط أشكال الدخول إليها لأنه يضمن أقل نسبة مخاطرة تتم عملية اتخاذ قرار التصدير بناء على:

1-1 قرار التوجه أو عدمه إلى الخارج : قبل أن تقرر الشركة دخول السوق الخارجي عليها أن تحاول تحديد أهداف وسياسات أو استراتيجيات التسويق الدولية ممكنة التنفيذ؛

1-2 تحديد الشركة لاستراتيجية التوزيع الدولية وبشكل مسبق بمعنى آخر عليها أن تقرر الاختيار بين التسويق لعدة دول أو حصر التوزيع والتسويق بدول معينة؛

1-3 يجب أن تقرر نماذج الدول التي تعتبرها أكثر جاذبية للعمل معتمدة في ذلك على تقييم الفرص التسويقية المتوفرة في كل دولة من الدول المستهدفة، حيث يتم ترتيب الدول حسب نقاط معينة معتمدة على معايير أهمها:

- حجم السوق الكلي؛
- معدل النمو السكاني؛
- تكلفة العمل؛
- المزايا التنافسية؛
- مستوى المخاطرة.

وبعد أن يقوم المصدر بتحديد الأسواق المستهدفة والمحتمل التعامل معها يقوم بمجموعة من الاجراء ات من أهمها:

- البدء في التخطيط للحملات الترويجية والإعلانية عن البضاعة في السوق المستهدف؛
- إرسال عينات من السلع المراد تصديرها إلى الأسواق الخارجية؛
- جمع المعلومات القانونية اللازمة منذ البداية عن أية اشتراطات أو عوائق حكومية قد تفرضه على السلعة؛
- استصدار الرخص المطلوبة للتصدير من قبل الجهات المعنية.[1]

وبعد هذه العملية على الشركة أن تقوم ببناء استراتيجية تتضمن دراسة العروض التي تم استلامها من قبل المستوردين والرد عليها وذلك لإعداد قائمة المستوردين والشروط المطلوبة والتسهيلات الممكنة.

وفي هذه المرحلة يبدأ المصدر بإعداد وتجهيز خط إنتاج البضاعة حسب شروط العروض التي تم استلامها ومن الممكن تنفيذها.[2]

2. **الاتفاق النهائي مع المستورد وإعداد الوثائق والمستندات الأولية لإتمام عميلة التصدير**

في ضوء إمكانيات الشركة وأهدافها وبعد الانتهاء من المفاوضات الخاصة بعمليات الشراء والبيع يتم تثبيت وتوثيق بنود الاتفاق التي تم التوصل اليها في صورة عقد تجاري يلزم الطرفين في تنفيذ بنوده؛[3]

---

[1] د. شريف علي الصوص، مرجع سابق، ص: 181.

[2] د. شريف علي الصوص، مرجع السابق، ص: 182.

[3] د. شريف علي الصوص، مرجع سابق، ص 182.

أما بالنسبة للوثائق والمستندات الأولية يمكن تلخيص هذه الوثائق فيما يلي:

- الفاتورة الابتدائية: في كل المجالات يكون التعامل حسب عرض تجاري معين، وتكون هناك ورقة تحرر من طرف المصدر لصالح المستورد، وهذا قبل الاتفاق النهائي على الصفقة التجارية؛[1]
- قائمة التعبئة: وهي عبارة عن كشف تفصيلي عن ارقام الطرود وصفتها وتوفر كذلك مواصفات معينة للبضائع المعبأة في هذه الطرود (الكمية، الوزن...الخ)، وقد تطلب أحيانا لأغراض خاصة بالضرائب، من أجل الإفراج عن البضائع، وعادة ما تشمل المعلومات التالية:

معلومات عن المصدر، والمستورد، وشركة النقل؛ تاريخ الإصدار ورقم فاتورة الشحن، طبيعة ترزيم البضاعة، عدد الطرود ومحتوى كل طرد، صافي الوزن، الوزن الإجمالي، ووحدة قياس الطرود؛

- شهادة صحية[2]: وتصدر عن الحجر الصحي بعد التحقق من انها مطابقة لشروط التصدير في دولة التصدير؛
- إذن الشحن: ويصدر عن التوكيل الملاحي، يوجه من خلاله الأمر لقبطان الباخرة باستلام البضائع المطلوب شحنها على الباخرة.

3. **إعداد الوثائق والمستندات النهائية، المتابعة والاتصال والخطابات الختامية في عملية التصدير**

يتم إعدادها فور الانتهاء من عملية الشحن والتي يجب على المصر تقديمها للبنك، وأهم هذه المستندات ما يلي:

- بوليصة الشحن، يصدرها الشاحن وتعتبر بمثابة إيصال من الجهة الشاحنة أو الوكيل الملاحي؛
- الفاتورة التجارية الرسمية، يصدرها المصدر كقيمة المطالبة المالية كثمن للبضاعة وكشف التعبئة والتي تقدم نسخة منها للشاحن، أما النسخة الأصلية تقدم الى الهيئات الدبلوماسية أو القنصلية؛
- مستندات ووثائق أخرى أهمها: شهادة المنشأ، كشف التعبئة، شهادة معاينة...

إن مسؤولية المصدر قد تنتهي في إيصال البضاعة إلى بلد المستورد وربما إلى مخازنه وفي هذه المرحلة يقوم المصدر بمتابعة سير المرحلة لواسطة الشحن ويبقى على اتصال دائم مع وكلاء الشحن والمستورد حتى استلامه البضاعة في المكان المتفق عليه؛

وبعد استلام المستورد لبضاعته ووفقا للشروط المطلوبة يتبادل الخطابات الختامية مع المستورد إيذانا بابتداء مرحلة عمل جديدة، وتقديم الوثائق اللازمة للبنك إذا كانت شروط الاتفاق تقضي بالدفع بعد استلام البضاعة.[3]

---

[1] الفرق بين الفاتورة الأولية والفاتورة التجارية، STREPHONSAYS، استرجعت في جوان 16،2021، من https://ar.strephonsays.com/proforma-invoice-and-vs-commercial-invoice-4337.

[2] جاسم محمد، مرجع سابق، ص: 193.

[3] د. شريف علي الصوص، مرجع سابق، ص ص: 183-184.

المبحث الثالث: ماهية البطالة

البطالة ظاهرة وُجدت في أغلب المجتمعات الإنسانية في السابق والحاضر ولا يكاد مجتمع من المجتمعات الإنسانية علي مر العصور يخلو من هذه الظاهر أو المشكلة بشكل أو بآخر، إلا أن النظرة إلي البطالة بوصفها مؤشراً مهما من المؤشرات الدالة علي بداية انحدار النظام الاقتصادي إلي منزلق خطير حيث تنتظره العديد من الآفات والأمراض التي تعمل علي إضعاف مناعته وبالتالي مناعة المجتمع بأكمله، الأمر الذي يؤدي إلي ظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية لا حصر لها وقد يخرج الوضع عن السيطرة فيما لو تجاهل القائمين علي أمر البلاد من التنبه إلي ذلك العارض ودراسته الدراسة التي يستحقها، من أجل صون وحماية المنجزات الاقتصادية والاجتماعية التي عمل المجتمع عليها علي فترات زمنية طويلة.

المطلب الأول: تعريف و أنواع البطالة

نظراً لأهمية تأثير البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع، تم التركيز في هذا البحث على تحليل مفهوم وانواع البطالة ضمن إطار البناء الاجتماعي، وذلك من خلال إبراز أهم الآثار السلبية المترتبة على انتشار البطالة وازدياد نسبتها في المجتمعات.

الفرع الأول: تعريف البطالة

تُعتبر البطالة من أخطر الظواهر السلبية المنتشرة في العالم والتي تترك آثارًا سلبيّةً على حياة الفرد والمجتمع بشكلٍ عام، وبالرغم من المحاولات العديدة لمعالجة هذه المشكلة والقضاء عليها إلّا أنها مازلت متواجدة وبشدة؛

تشكل البطالة أيضاً مشكلة اجتماعية كبيرة تحتاج منا التأمل في نتائجها وتحليل آثارها وفق منظور المنهج العلمي، لمعرفة حجمها وتحديد أسبابها وآثارها في المجتمع والعمل علي تقليص حجم الضرر إلي أقل ما يمكن عن طريق البحث المستمر عن الطرق الناجمة والملائمة اجتماعياً واقتصادياً وتربوياً من أجل تطويق تلك المشاكل ومعالجتها في مهدها قبل أن تصل إلي مرحلة البلوغ والقوة التي يصعب بعدها الخروج من دوامة الأزمة دون خسائر جسيمة تلقي بظلالها علي المجتمع بأسره؛[1]

فالبطالة هي عبارة تطلق على مجموعة من الأفراد اللذين يتميزون بإمكانية العمل أو صفات عملية مهمة وشهادات جامعية، ولكنهم لم يجدوا فرص عمل مناسبة في المجتمع الذي يعيشون فيه.[2]

---

[1] د/ وليد ناجي الحيالي، دراسة بحثية حول البطالة، الكتابة العربية المفتوحة في الدنمارك، ص: 04.

[2] البطالة في المجتمع، (2021، جوان 16)، النجاح، استرجعت 2021 جوان 18، من https://www.annajah.net/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81%D9%87%D8%A7-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D9%87%D8%A7-%D9%88%D8%B7%D8%B1%D9%82-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AA%D9%87%D8%A7-article-25370

الفرع الثاني: أنواع البطالة

1. **البطالة الطبيعية:** وهي من أكثر أنواع البطالة انتشارا، وتنشأ عندما يحصل خلل في نسبة العرض والطلب للوظائف المختلفة، أي أن تكون نسبة العرض أقل بكثير من نسبة الطلب؛
2. **البطالة الهيكلية:** وهي البطالة التي تظهر نتيجة حدوث بغض التغيرات في الحالة والوضع الاقتصادي، وهذ ما يؤدي إلى خلق نوع من عدم التوافق بين المهارات التي يمتلكها العمال والمهارات المطلوبة في فرص التوظيف المتوفرة؛
3. **البطالة الاحتكاكية:** وتحدث البطالة الاحتكاكية نتيجة ترك الموظفين لوظائفهم القديمة، للبحث عن وظائف جديدة؛
4. **البطالة الدورية:** وتظهر هذه البطالة نتيجة حدوث ركود في بيئة العمل، وذلك بسبب انخفاض الطلب على الخدمات وبعض السلع، مما يدفع الشركات إلى التخلي على بعض الموظفين؛
5. **البطالة الموسمية:** تظهر البطالة الموسمية في موسم التوظيف تحديدا؛
6. **البطالة الكلاسيكية:** وتحدث نتيجة ارتفاع الأجور، مقارنة بالقوانين الخاصة بالعرض والطلب؛
7. **البطالة المقنعة:** تظهر البطالة المقنعة نتيجة وجود أفراد لهم القدرة على العلم، ولكنهم يفتقرون للمهارات المطلوبة، وللطاقة الحركية؛
8. **البطالة الإقليمية:** تظهر ضمن أقاليم معينة، وتعتمد على نوع من الأعمال المنتشرة في هذه الأقاليم، كتحول مثلا عمال المناجم إلى عاطلين عن العمل بسبب انتهاء أعمالهم في المناجم.[1]

المطلب الثاني: أسباب وحلول البطالة

تعد ظاهرة البطالة من أخطر الظواهر التي يمكن أن تواجه المجتمعات، حيث أنها تشكل عامل تهديد اقتصادي واجتماعي وأخلاقي وثقافي، ولها أسباب عدة يجب على الحكومات دراستها لإيجاد حلول لهذه المشكلة.

الفرع الأول: أسباب البطالة

1. **الأسباب السياسية:** وهي كثرة انتشار الحروب وكذا الصراعات الداخلية، عدم تقديم الدعم الكافي لقطاع العمل من طرف الحكومات الدولية وضعف تأثير التنمية البشرية على الوضع الاقتصادي وبشكل خاص في المجتمعات النامية؛
2. **الأسباب الاقتصادية:** وهي كثرة الموظفين، وازدياد نسبة خريجي الجامعات مع قلة عدد الوظائف المتوفرة، الاستقالة من العمل والبحث عن عمل جديد بالإضافة إلى قيام العديد من الشركات باستبدال العمال بالحاسوب أو غيرها من الوسائل الإلكترونية ولجوء بعض الشركات إلى استدعاء العمال الأجانب للعمل لديهم؛
3. **الأسباب الاجتماعية:** وهي التزايد السريع للسكان مع قلة المهن والوظائف، عدم تفعيل دور التنمية الاجتماعية المحلية في المجتمع، عدم الاهتمام بمجال التعليم الذي يهدف الى نشر التوعية حول المشاكل

[1] البطالة في المجتمع، مرجع سابق.

الاجتماعية وسبل القضاء عليها، انتشار الإحباط والبأس بين الشباب؛ وكذا غياب التخطيط والدراسات التي تهدف إلى فتح مشاريع جديدة تستوعب أعدادا كبيرة من الموظفين.[1]

الفرع الثاني: حلول البطالة

- الاعتماد على العمالة المحلية؛
- تشجيع الشباب على تعلم المهارات والمهن؛
- دعم المشاريع الصغيرة وتمويلها؛
- إقامة المشاريع التي توفر فرص عمل للشباب؛
- تقديم سن التقاعد؛
- تشجيع العمل الحر؛
- دعم عملية التعليم المستمر للقوى العاملة.[2]

[1] البطالة في المجتمع، مرجع سابق.
[2] البطالة في المجتمع، مرجع سابق.

خاتمة الفصل الأول

تم في نهاية هذا الفصل استخلاص أن تنفيذ عمليتي الاستيراد والتصدير يتطلب التنظيم المحكم لإعطاء مرونة وديناميكية وسهولة لمعاملات أطراف التقاعد في المبادلات التجارية الدولية؛

فإن كل دولة تكون بحاجة إلى سلع وخدمات لم يكن باستطاعتها توفيرها على المستوى المحلي، تقوم بتوفيرها من الدول الأخرى التي تقوم بتوريدها في إطار ما يعرف بعملية الاستيراد، فالاستيراد هو كل بضاعة ترد الى الدولة سواء عن طريق البحر أو البر أو الجو لإشباع حاجاتها؛

كما تعتبر الصادرات أو التصدير عامة البوابة الكبرى التي تسعى المؤسسات الاقتصادية وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول اليها من اجل بلوغ المكانة المرموقة في مجال الريادة في الاقتصاديات العالمية، ويلعب التصدير دورا هما في جلب وتحقيق الثروات منذ زمن طويل لذلك تسعى مختلف الدول الى تطوير وترقية صادراتها من خلال السياسات والاستراتيجيات العديدة؛

ومن جهة أخرى تم التطرق إلى البطالة وأنواعها بالإضافة إلى أسبابها وطرق حلول مشكلتها، فهي تعد أحد أهم معوقات النشاط الاقتصادي التي تؤدي الى اختلالات اقتصادية، تنعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على الهيكل الاقتصادي لأي بلد، بالإضافة غلى سلبياتها المتعددة على الفرد والمجتمع.

الفصل الثاني

تأثير جائحة كوفيد 19 على الاستيراد والتصدير والبطالة في الجزائر

الفصل الثاني

إنّ ظهور الأوبئة على مستوى العالم ليس بجديد، فقد شهدت الإنسانية عدة أوبئة وجوائح منذ القدم، كان لها الأثر الكبير على مختلف المستويات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والصحية، وهذا ما أحدث غالبا ثورة كبيرة على مستوى المفاهيم العلمية والتقنية؛

جائحة كوفيد-19 من بين الأوبئة الفتاكة التي تعرض لها العالم، نتيجة سرعة انتشار الفيروس وتوسعه عبر مختلف المناطق الجغرافية من دول متجاورة إلى جميع القارات، حيث طغت جائحة كوفيد-19 على الجهود الوطنية والدولية لاحتوائه، مما كشف عن عيوب عميقة في البنية التحتية لمنظمة الصحة العالمية (WHO) المؤسسة الأكثر مسؤولية عن صحة البشرية، بالإضافة إلى فشل مراكز السيطرة عن الأمراض والوقاية ومنها (CDC) في الولايات المتحدة الأمريكية؛

كما أصاب هذا الفيروس الاقتصاد العالمي بجروح خطيرة مع عواقب وخيمة تؤثر على جميع المجتمعات والأفراد، من خلال الأثر الهائل على الاقتصاد العالمي، كما أن له دور في تغير نسب الصادرات والواردات وكذا البطالة الخاصة بالجزائر؛

يتعرض هذا الفصل إلى جائحة كوفيد-19 وتأثيرها على صادرات، واردات وبطالة الجزائر في الفترة الممتدة بين سنة 2019 وسنة 2020، وللإلمام بالموضوع يقسم هذا الفصل إلى 3 مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول: لمحة حول جائحة كوفيد 19.**
- **المبحث الثاني: تأثير جائحة الكوفيد 19 على التصدير والاستيراد.**
- **المبحث الثالث: تأثير جائحة الكوفيد 19 على البطالة.**

المبحث الأول: لمحة حول جائحة كوفيد 19

نتيجة انتشار وزيادة عدد السكان في جميع أنحاء العالم، ساهم ذلك في زيادة انتشار الأمراض المعدية في هذا العصر الحديث، لذلك يقدم لنا التاريخ توضيحات بخصوص أكثر الأوبئة والجوائح شراسة، والتي فتكت بحضارات بشرية واقتصادات قوية. حيث نشأت الأمراض منذ الأيام الأولى للبشرية على مستوى الكرة الأرضية، ومع ذلك لم تكن هذه الأخيرة ملحوظة إلى غاية المجتمعات الزراعية، صاحبة القسط الكبير في تنمية الأمراض بسبب ازدهار التبادلات التجارية.

المطلب الأول: لمحة حول الجائحات في العالم وتأثيراتها الاقتصادية

أصابت المجتمعات السابقة أوبئة مختلفة من حيث درجة تأثيرها وانتقالها، وكذلك من حيث قوة احتوائها والطريقة التي تتم بها هذه الأخيرة، ومع أن بعض المجتمعات نجحت في مواجهة التحديات التي تفرضها، إلا أن البعض الآخر فشل في مكافحة بعض الأوبئة ما جعلها جائحة تجوب دولا عديدة وقارات.

الفرع الأول: مفهوم الأوبئة والجو ائح

يمكن التفريق بين كل من الوباء والجائحة كما يلي:

- الوباءEpidemic : غالبا ما يشير مصطلح الوباء إلى أزمة ناتجة عن تهديد منتشر خارج نطاق السيطرة، وهذه الكلمة قد تستعمل لإثارة القلق بشأن ظروف أخرى غير الأمراض، مثلا لجريمة العنيفة أو الفقر أو استخدام المواد الأفيونية الكلمة نفسها تحكي قصة زيادة حدوث المرض (البداية)، استمرار وتدابير لمكافحة المشكلة (وسط)، والانحدار النهائي للمرض والعودة إلى الوضع الراهن (نهاية)[1]؛ ومنه فالوباء لا يطلق على الأمراض فقط، بل يطلق على مجالات حساسة في مجتمع، قد تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات بسببها، كما أن الوباء هو ظهور حالات أمراض معدية في دولة أو مجموعة دول صغيرة متجاورة، وينتشر بصورة سريعة بين الناس.
- الجائحة Pandemic: عادة ما يتم تخصيص كلمة جائحة للانفجارات الكبيرة للمرض أو الإنفلونزا غير العادية التي تصيب القارات أو العالم بأسره.[2] أي هو مصطلح يطلق عادة على نطاق واسع لوصف أي أزمة خرجت عن نطاق السيطرة، وهذا نتيجة تطور الفيروس وإصابة الآلاف بالعدوى، ويصبح وباء إذا انتشر على نطاق واسع بين سكان البلد الواحد، وإذا انتقل الوباء إلى أقاليم أو بلدان أو قارات مختلفة أصبح جائحة.

[1] Mitchell L. Hammond, *Epidemics and the Modern World* (Toronto: University of Toronto Press, 2020), p.07.

[2] Ibid., p.07.

الفرع الثاني: تاريخ الأوبئة والجوائح

يمكن تمثيل أهم الأوبئة والجوائح التي مرت عبر التاريخ وتركت أثرا كبير في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: الجدول الزمني للأوبئة والجوائح عبر التاريخ

الاسم	الفترة الزمنية	صنف/ المضيف قبل الإنسان	حصيلة الوفيات
الطاعون الأنطوني	165-180	جدري أو حصبة	5 ملايين
الجدري الياباني	735-737	فيروس فريولا الرئيسي	مليون
طاعون جستنيان	541-542	بكتيريا اليرسينيا الطاعونية / الجرذان والبراغيث	30-50 مليون
الموت الأسود	1347-1351	بكتيريا اليرسينيا الطاعونية / الجرذان والبراغيث	200 مليون
تفشي الجدري في العالم الجديد	1520 وما بعده	فيروس فريولا الرئيسي	56 مليون
طاعون لندن العظيم	1665	بكتيريا اليرسينيا الطاعونية / الجرذان والبراغيث	100 ألف
الطاعون الإيطالي	1629-1631	بكتيريا اليرسينيا الطاعونية / الجرذان والبراغيث	مليون
الكوليرا	1817-1923	بكتيريا الكوليرا	مليون +
الطاعون الثالث	1885	بكتيريا اليرسينيا الطاعونية / الجرذان والبراغيث	12 مليون
الحمى الصفراء	أواخر القرن 19	فيروس / ناموس	100-150 ألف
الإنفلونزا الروسية	1889-1890	فيروس/ الطيور	مليون
الإنفلونزا الإسبانية	1918-1919	فيروس/ الخنازير	40-50 مليون
الإنفلونزا الآسيوية	1957-1958	فيروس/ الطيور	1.1 مليون
إنفلونزا هونج كونج	1968-1970	فيروس/ الطيور	مليون
الإيدز	1981- إلى الآن	فيروس / شمبانزي	25-35 مليون
إنفلونزا الخنازير	2009-2010	فيروس / خنازير	200 ألف
السارس	2002-2003	فيروس كورونا / الخفافيش	770
الإيبولا	2014-2016	فيروس الإيبولا / الحيوانات البرية	11 ألف
ميرس	2015-إلى الآن	فيروس كورونا / الخفافيش، الجمال	850
كوفيد-19	2019-إلى الآن	فيروس كورونا – غير معروف	3.5 مليون

Source : https://www.visualcapitalist.com/history-of-pandemics-deadliest/ (Accessed Mai, 28, 2021 at 23:21).

يبين الجدول السابق 20 وباء وجائحة أصابت البشرية ماضيا وحاضرا مرتبة حسب التاريخ الزمني، ويبين كذلك النوع والوسيط الناقل لهذه الفيروسات مع عدد الوفيات التي حصدتها هذه الأخيرة. بداية من الطاعون الأنطوني الذي أصاب آسيا، مصر وإيطاليا وحصد 5 ملايين وفاة. الوباء الثاني هو الجدري الياباني الذي حصد مليون وفاة، ثم جاء بعده طاعون جستنيان وهو عبارة عن بكتيريا توجد في الفئران والبراغيث وهو نفس تركيبة وباء الموت الأسود الذي حصد 200 مليون وفاة، حيث كان بعدها تفشي الجدري في العالم الجديد، طاعون لندن العظيم، الطاعون الإيطالي، الكوليرا، الطاعون الثالث، وصولا إلى كوفيد-19 الذي لا يزال متواصل إلى الآن (جوان 2021) هو والإيدز ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية؛

ويستنتج مما سبق، أنه على الرغم من استمرار الأمراض والأوبئة عبر التاريخ، هناك اتجاه واحد ثابت بمرور الوقت وهو الانخفاض التدريجي في معدل الوفيات، نتيجة تحسينات الرعاية الصحية وفهم العوامل التي تحتضن الأوبئة واستخدام أدوية قوية في التخفيف من تأثيرها.

الفرع الثالث: الأوبئة والجوائح في القرن الحادي والعشرين

رغم التطور التكنولوجي الحالي، إلى أن القرن الحادي والعشرين لازال يواجه تحديات كبيرة خاصة المتعلقة بالأوبئة التي مرت ولازالت تمر عبره، لهذا أخذ أنظار العديد من المفكرين والباحثين قصد وضع حلول لهذه الأخيرة التي يواجهها، لتشكيل أساس يستند عليه في المستقبل.

1- مرض الالتهاب الرئوي الحاد

تم اكتشاف مرض الالتهاب الرئوي الحاد في عام 2003، حيث انتشر من الخفافيش إلى البشر مما أدى إلى وفاة حوالي 770 شخص بحلول شهر ماي، كما أعلنت 17 دولة بأن معدل الوفيات وصل إلى 15%، ويقترب هذا العدد إلى 9.6% عند إحصاء الحالات المؤكدة، يتضمن 0.9% نسبة الأشخاص بمرض القلب والصدر الذين تتراوح أعمارهم بين 20-29، وترتفع إلى 28% للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 70-79، وكان لسارس نتائج سيئة للذكور مقارنة بالإناث في جميع الفئات العمرية؛[1]

دون نسيان التأثير الاقتصادي له، الذي شمل البطالة المؤقتة في مناطق وخدمات محددة وقطاعات البيع بالتجزئة، وهذا كله نتيجة صدمة هذا الوباء الذي أدى إلى تدهور اقتصاديات البلدان التي ينتشر فيها.[2]

2- إنفلونزا الخنازير

إنفلونزا الخنازير من شكل الإنفلونزا التي مست ما يقارب 1.7% من سكان العالم في عام 1918، وظهر مرة أخرى في جوان 2009 حيث أصيب حوالي 21% من سكان العالم بهذا الأخير، لحسن الحظ فإن معدل وفيات الحالات أقل بكثير مما كان عليه في الوباء الأخير، حيث انتهى هذا الوباء بمعدل وفيات يتراوح بين 0.1%-0.5%، كما تم تأكيد حوالي 18500 من هذه الوفيات مخبريا لكن الإحصاءات تتراوح بين 151.700-575.400 في جميع

[1] Simon James Fongk, Nilanjan Dey and Jyotismita Chaki, *Artificial Intelligence for Coronavirus Out break*, Singapore: Springer, 2021, p:04.

[2] Bhaskar Bagchi et al., *Op. Cit.*, p:11.

أنحاء العالم، بالإضافة إلى الإبلاغ عن 50%-80% من الحوادث الشديدة لدى الأفراد المصابين بأمراض مزمنة مثل الربو، السمنة، أمراض القلب والأوعية الدموية والسكري؛[1]

وكان لهذا الفيروس جملة من الآثار التي ظهرت على بعض الاقتصاديات، مثل انخفاض المعروض من العمالة في تايوان والفلبين (مجالات محددة وخاصة في قطاع الدواجن)، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتضررة والناتج المحلي الإجمالي العالمي كذلك.[2]

3- وباء الإيبولا

تمركز وباء الإيبولا في عام 2013 بشكل أساسي في 10 دول بما في ذلك سيراليون، غينيا وليبيريا، حيث كان له آثار كبرى خاصة معدل الوفيات المرتفع للغاية البالغ 40%، والذي شكل مشكلة كبيرة للمهنيين الصحيين على الصعيد الوطني؛

خلال عامي 2013 و2016 كان هناك حوالي 28646 حادثا مشبوها و11323 حالة وفاة، على الرغم من أنه من المتوقع التغاضي عن هذه الحوادث، إلا أن أولئك الذين نجوا من الوباء الأصلي قد يظلون مرضى لأشهر أو حتى سنوات بعد ذلك، لأن العدوى قد تظل غير نشطة لفترات طويلة، ولحسن الحظ كان التطعيم الذي تم إطلاقه في ديسمبر 2016 ينظر إليه على أنه فعال.[3]

4- متلازمة الشرق الأوسط التنفسية

على الرغم من أن الإبل تحتوي على أجسام مضادة لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية وربما قد تكون وسيط في انتقال المرض، إلا أنه تم نقله في الأصل إلى البشر عن طريق الخفافيش مثل فيروس إيبولا، حيث أصابت به عددا محدودا فقط من الدول أي 27 دولة بحوالي 858 حالة وفاة من 2494 حالة إصابة، ومن خلال تقرير مؤكد مخبريا أشار إلى أنه يمثل تهديدا كبيرا إذا لم يتم اتخاذ خطوات للسيطرة عليه؛[4]

وعلى الرغم من التطور التكنولوجي الذي ساهم في تطور الجانب الطبي بدرجة كبيرة، إلى أن سعي الدول لمكافحة واحتواء هذه الأوبئة والجوائح عبر التاريخ بعضها باء بالنجاح مقابل خسائر كبيرة وبعضها مازال متواجد إلى يومنا هذا مثل الإيدز، متلازمة الشرق الأوسط التنفسية وكوفيد-19؛

أدت التطورات مثل إيجاد وتحديث اللقاحات إلى تحسين نوعية الحياة، حيث تتموضع هذه الأخيرة في خانة التقدم خاصة في الدول الغنية، التي جنت فوائد كثيرة منها؛

لكن بالنسبة للميكروبات لا يوجد تقدم حيث إن كل ابتكار بشري يجلب ببساطة الاضطرابات، وإلى جانب هذا تضمن أنظمة النقل الحديثة التي هي عصب الاقتصاد العالمي، أن العامل الممرض الخبيث في أي مكان لديه القدرة على السفر إلى أي مكان.

---

[1] Simon James Fongk, Nilanjan Dey and Jyotismita Chaki, *Op. Cit.*, p :04.

[2] Bhaskar Bagchi et al., *Op. Cit.*, p :11.

[3] Simon James Fongk, Nilanjan Dey and Jyotismita Chaki, ***Op. Cit.***, p.03

[4] Ibid., p.04.

الفرع الرابع: تأثيرات الأوبئة والجوائح اقتصاديا

المخاطر الاقتصادية للأوبئة ليست تافهة، قدرت "فيكتوريا فان" و"دين جاميسون" و"لورنس سمرز" مؤخرًا التكلفة السنوية المتوقعة لوباء الإنفلونزا بنحو 500 مليار دولار (0.6 % من الدخل العالمي)، بما في ذلك الدخل المفقود والتكلفة الذاتية لارتفاع معدل الوفيات، حتى عندما يكون التأثير الصحي لتفشي المرض محدودًا نسبيًا، يمكن أن تتضخم عواقبه الاقتصادية بسرعة؛

شهدت ليبيريا على سبيل المثال، انخفاضًا في نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 8 نقاط مئوية من عام 2013 إلى عام 2014 أثناء تفشي فيروس إيبولا الأخير في غرب إفريقيا، حتى مع انخفاض معدل الوفيات الإجمالي في البلاد خلال نفس الفترة؛

لا يتم توزيع عواقب تفشي الأوبئة والأوبئة بالتساوي في جميع أنحاء الاقتصاد، قد تستفيد بعض القطاعات مالياً، بينما يعاني البعض الآخر بشكل غير متناسب؛

تعتبر شركات الأدوية التي تنتج اللقاحات أو المضادات الحيوية أو غيرها من المنتجات اللازمة للاستجابة للفاشية من المستفيدين المحتملين؛

من المرجح أن تتحمل شركات التأمين الصحي والتأمين على الحياة تكاليف باهظة، على الأقل في المدى القصير، كما هو الحال بالنسبة لمنتجي الثروة الحيوانية في حالة تفشي المرض المرتبط بالحيوانات؛

من المرجح أن يعاني السكان الضعفاء، ولا سيما الفقراء منهم، بشكل غير متناسب، حيث قد يكون لديهم وصول أقل إلى الرعاية الصحية ومدخرات أقل للحماية من الكارثة المالية؛[1]

إن الأوبئة هي عامل حتمي ومؤثر في سير حلقة الاقتصاد وتطوره، فقد جعلت مظاهر الاقتصاد الكبير من شبكات التجارة المترابطة والمدن الاقتصادية الكبرى من المجتمعات موطنًا كبيرًا للثراء، ولكنها أيضًا جعلتها أكثر ضعفًا في مواجهة الأوبئة، فمنذ إمبراطوريات العصور القديمة وحتى مراحل الاقتصاد العالمي الحاضر

على الرغم من التأثير المروع للأوبئة على البشر؛ إلا أن أثارها الاقتصادية ليس بنفس الدرجة من السوء على المدى الطويل، فقد قضى الموت الأسود على ثلثي سكان أوروبا وترك ندوبًا قاسية في تاريخ القارة البيضاء، ولكن في أعقابه؛

كانت المساحة المزروعة أكثر بكثير من طاقات العمال المتوفرين لزراعتها، فقد أدت قلة العمالة الزراعية نتيجة ارتفاع عدد الضحايا إلى زيادة قوة العمال وقدرتهم على المساومة على الأرض وامتلاكها من مُلاكها مما ساهم في انهيار النظام الاقتصادي الاقطاعي، ويبدو أنها كانت سببًا في أن يصبح اقتصاد أجزاء من شمال غرب أوروبا في مسار واعد ومتقدم، فقد ارتفعت الدخول الحقيقة للعمال الاوروبيين بشكل واضح بعد ذلك الوباء الذي ضرب القارة بين عامي 1347- 1351م ، وفي تلك الأوقات – فترة ما قبل العصر الصناعي – عادة ما أدت هذه الدخول المرتفعة إلى نمو سكاني أسرع وبالتالي إلى قلة نسبة محدودي الدخل.[2]

---

[1] David E. Bloom, Daniel Cadarette, and JP Sevilla, (2018, Juin), International Monetary Fund, https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2018/06/economic-risks-and-impacts-of-epidemics/bloom.htm

[2] عمر بكر، (2020، مارس،28)، الأوبئة والاقتصاد في التاريخ، مجتمع الأكاديمية بوست، من https://elakademiapost.com/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%A6%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%81%D9%8A-/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%AE%D8%AA%D9%84

المطلب الثاني: التعريف بجائحة كوفيد-19

فاجأت هذه الجائحة العالم حيث تأثرت جميع مجالات الحياة تقريبا بالوباء، فقد تسبب هذا الأخير في حدوث اضطرابات على نطاق واسع غير مسبوق، فواجهت الدول تحديات كبرى سواء على المستوى الصحي والاجتماعي والاقتصادي، ونتيجة لانتشاره بسرعة في كل دول العالم فتح فرصا جديدة لدول معينة لتغيير قواعد اللعبة في الاقتصاد العالمي؛

وعلى غرار ذلك سعت الدول لتمويل الاستجابة الفورية للأزمة والتعافي منها كل حسب طريقته وتصنيفه، باتخاذهم مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية من أجل امتصاص الصدمات الناشئة في مختلف المجالات خاصة الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم جائحة كوفيد-19

أحدث هذا الفيروس أزمة إنسانية وصحية غير مسبوقة، وهذا ما يوضح السمة والخاصية الأساسية لظهور الفيروسات والأوبئة والمتمثلة في عدم اليقين، وذلك نتيجة تغيير جيناتها وبنيتها وتكيفها مع طبيعة الإنسان.

أولا: تعريف فيروس كوفيد-19

عرفت منظمة الصحة العالمية بأن فيروس كورونا قريب جدا من فيروس سارس المكتشف مؤخرا، والمعروف أيضا بالمرض التنفسي الحاد المرتبط بفيروس كورونا المستجد، وهو مرض معد لم يكن هناك أي علم بوجوده قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019؛

تتمثل أعراضه الأكثر شيوعا في الحمّى، السعال الجاف، التعب، الآلام والأوجاع، احتقان الأنف، ألم الحلق والإسهال، وعادة ما تكون هذه الأعراض خفيفة وتبدأ تدريجيا حيث يصاب بعض الناس بالعدوى ولكن لا تظهر عليهم سوى الأعراض الخفيفة، في حين يتعافى أشخاص مصابون به دون الحاجة إلى علاج في المستشفى، بينما تشتد حدة المرض لدى شخص واحد تقريبا من كل 5 أشخاص يصابون بعدواه حيث يعانون من صعوبة التنفس، وقد ترتفع مخاطر الإصابة بمضاعفات وخيمة بين كبار السن والأشخاص الذين يعانون مشاكل صحية مثل ارتفاع ضغط الدم، أمراض القلب والرئتين، داء السكري والسرطان.[1]

يبدو من هذا التعريف أنّ فيروسات كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان، ومن المعروف أنّ عددا منها تسبب لدى البشر أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية ميرس والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة سارس.

ثانيا: ظهور فيروس كوفيد-19

لاحظ العلماء لأول مرة فيروسات كورونا البشرية في الستينيات، وهي من بين الفيروسات المسببة لنزلات البرد ومثل كل الفيروسات تتحول بمرور الوقت؛

[1] مرض فيروس كورونا، (2020، أكتوبر 12)، منظمة الصحة العالمية، استرجعت بتاريخ جوان، 07، 2021، من https://www.who.int/ar/news-room/q-a-detail/coronavirus-disease-covid-19

بدأ كوفيد-19 في10 ديسمبر2019 بالقرب من مدينة ووهان مقاطعة هوبي (Hubei) (الصين)، حيث ظهرت حالات متعددة من الالتهاب الرئوي المجهول لأن العامل المسبب لم يكن واضحا في ذلك الوقت، وفي وقت لاحق تم تأكيد أنّ سبب المرض هو فيروس كورونا الجديد؛[1]

على غرار فيروسات كورونا الموجودة في الخفافيش ومن التحليل الوراثي الذي تم إجراؤه باستخدام تسلسل الجينوم الكامل الذي يمكن الحصول عليه، تقوم الخفافيش بتشكيل خزان من هذا الفيروس والتي تنقلها عبر وسائط إلى الإنسان، لكن لم يتم اكتشاف المضيف (المضيفات) الوسيطة حاليا، رغم تكوين ثلاث مجالات عمل رئيسية بالفعل في الصين لتقديم المشورة والوعي بالأصل الممرض للفاشية؛[2]

كما إدعى البعض بأن فيروس كورونا يمكن أن ينتشر من حساء الخفافيش إلى البشر، حيث تم الإبلاغ عنه كطبق غير عادي، ولكنه شائع خاصة في ووهان؛

ونتيجة القيام بتحليل مبكر لـ 41 مريضا مصابا بكوفيد-19 فيها، أظهر أن 27 منهم تعرضوا لسوق المأكولات البحرية ومع ذلك لم تكن السلطات الصينية قادرة على التعرف على المريض صفر (أول شخص أصاب)، علاوة على ذلك هناك خلاف نحو معرفة ما إذا كان سوق المأكولات البحرية في ووهان يبيع الخفافيش حية بالفعل أو لا؛

تختلف الروايات من مصدر إلى آخر في منشأ هذا الفيروس، إلا أنها تجتمع في بؤرة انطلاقه المتمثلة في مدينة ووهان الصينية، وهذا راجع إلى سرعة انتشاره مما لم يتح فرصة للتعرف على المريض صفر وعلى كيفية انتقال هذا الفيروس من منشأه إلى الإنسان.

ثالثا: كوفيد-19 من وباء إلى جائحة

عقب ظهور الوباء في مدينة ووهان تفشى وانتشر بسرعة عبر حركة السكان في جميع أنحاء مقاطعة هوبي وبقية الصين، ثم ظهر بعد ذلك في بلدان أخرى في آسيا، أوروبا وأمريكا الشمالية، ولم يكتف بذلك حتى تطور إلى عاصفة تجتاح العالم.

1- الحالات الأولى لكوفيد-19 خارج الصين

منذ منتصف جانفي 2020 أبلغت دول أخرى عن حالات كوفيد-19 مؤكدة واحدة تلو الأخرى، حيث رصد يوم 13 جانفي زائر من ووهان تم تشخيص إصابته بالفيروس في تايلاند وأصبح الحالة الأولى خارج الصين، وفي 21 جانفي أبلغت الولايات المتحدة عن أول حالة مستوردة لها، وهي أول حالة خارج آسيا، هذا ما أدى لإعلان منظمة الصحة العالمية عن تفشيه على الصحة العامة في تاريخ 31 جانفي وحالة الطوارئ ذات الاهتمام الدولي بسبب الارتفاع في الحالات لكل من الصين ودول أخرى.[3]

[1] James Perloff, COVID-19and the agendas to Come RED-PILLED (Burlington: Refuge Books, 2020), p:81.

[2] Simon James Fongk, Nilanjan Dey and Jyotismita Chaki, *Op. Cit.*, p0:1.

[3] Wenhong Zhang, COVID-19From Basics to Clinical Practice, Trans.Xun Wang (Singapore: World Scientific, 2020), p.09.

2- **المستوى العالي لكوفيد-19 خارج الصين**

اعتبارا من 28 فيفري 2020، ووفقا للبيانات الموجودة على الموقع الإلكتروني لمنظمة الصحة العالمية، تم الإبلاغ عن 6914 حالة لهذا الفيروس في 51 دولة ومنطقة خارج الصين تغطي آسيا، أوروبا، الأميركتين، أوقيانوسيا وأفريقيا؛[1] والشكل التالي يبين تطور حالات الإصابة به ووصوله لمستوياته العليا.

الشكل رقم 02: تطور حالات الإصابة بكوفيد-19 في بعض المناطق

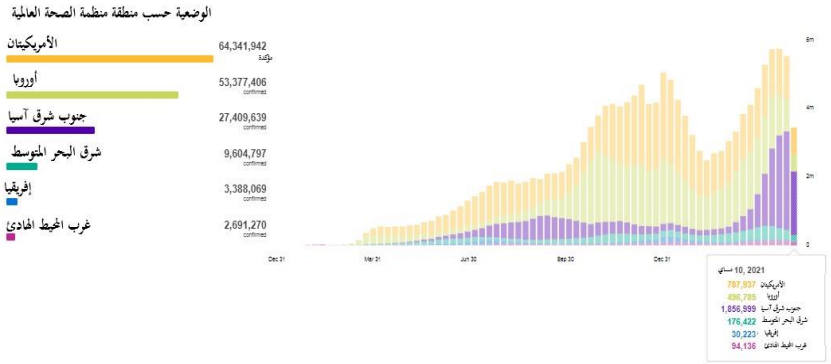

.(accessed 02 june, 2021, at : 18 :37) Source : https://covid19.who.int

يتضح من خلال الشكل السابق أنّ الموجة الأولى لكوفيد-19 في 13 افريل 2020 بلغت ذروتها من حيث الوفيات الأسبوعية عما يزيد قليلا عن 51000 وفاة، وانخفض هذا إلى أقل من 29000 وفاة أسبوعيا في أواخر ماي 2020، ولكن بحلول منتصف سبتمبر 2020 ارتفعت الوفيات الأسبوعية مرة أخرى إلى حوالي 37000 وفاة، واستمر هذا الارتفاع إلى غاية 04 جانفي 2021 لينخفض بعدها في فيفري 2021. إلا أن هذا لم يدم طويلا حتى زادت حالات الإصابة في 26 افريل 2021 لينخفض بعد ذلك في 10 ماي 2021. وقد مثلت الأمريكيتان 60% من جميع الحالات في العالم محققة أعلى نسبة حالات إصابة منذ ظهور الوباء تقدر ب 64.341.942 حالة مؤكدة، و53.377.406 من الحالات المنسوبة إلى أوروبا، و27.409.639 من الحالات المنسوبة إلى جنوب شرق آسيا، ومنه فإن هذه القارات الثلاث هي الأكثر ضررا من حيث ارتفاع عدد الإصابات والوفيات بهذا الفيروس؛

كما ذكرت منظمة الصحة العالمية أنّ أكثر من 31 مليونا شخص مصاب به في 23 سبتمبر 2020، وفي نفس اليوم تقريبا نُسبت 963 ألف حالة وفاة على مستوى العالم إلى الفيروس، والشكل التالي يبين التطور العام لكوفيد-19 من بدايته.

[1] Ibid., p.09.

الجدول رقم 02: التطور العام لحالات الإصابة والوفيات بكوفيد-19

	مجموع 11 ماي	جديد 10 ماي	جديد 11 ماي	التغير اليومي	التغير الأسبوعي	لكل 100 ألف من السكان
الحالات	157,972,692	788,712	677,545	14%	5%	2138
الوفيات	3,288,442	13,037	11,061	15%	4%	45

(accessed: 11 Mai, 2021; at 20:47) Source: http://portal.who.int/report/eios-covid19

يتبين من هذا الجدول أن الفيروس يُواصل حصد الحالات والأرواح، حيث بلغت 157,972,692 حالة إصابة في 11 ماي 2021 و3,288,442 حالة وفاة عبر العالم، ويرجع ذلك لحركة وتنقل الأشخاص بين البلدان، هذا ما يبين شراسة الفيروس الذي أصبح جائحة يصعب حدها وذات تأثير مزدوج على المجتمعات والاقتصاديات.

رابعا: إجراءات مواجهة كوفيد-19

إن فيروس كورونا وباء مستمر بالفعل، لذا من الضروري اتخاذ الاحتياطات اللازمة للتقليل من الإصابة بالمرض وانتقاله، وفي هذا السياق هذه أهم الإجراءات المختلفة:

1- **إجراءات وتوصيات منظمة الصحة العالمية**

نتيجة تفشي هذا الوباء في معظم دول العالم فمن واجب منظمة الصحة العالمية إصدار توصيات للوقاية منه ومواجهته، حيث تمثلت هذه الأخيرة فيما يلي:[1]

- غسل اليدين بانتظام بغسول يحتوي على الكحول أو بالصابون والماء، مع عدم لمس الأنف، الرأس، والأذنين؛
- المحافظة على مسافة التلامس على الأقل 1 متر بين كل شخصين، واتخاذ الاحتياطات الوقائية؛
- محاولة الحصول على رعاية طبية مبكرة في حالة التعب والسعال وصعوبة التنفس، مع تغطية الأنف والفم أثناء العطس أو السعال، ويفضل أن يكون ذلك مع ثني الكوع، مع الالتزام بالبيت ومتابعة المستجدات.

2- **تمويل الطوارئ لمحاربة كوفيد-19**

أصبحت الجائحة مصدر قلق دولي مشترك، حيث قامت بلدان مختلفة بالتبرع بالأموال لمحاربتها، بعضها مذكور كالتالي:[2]

- خصصت الصين حوالي 110.48 مليار يوان أي ما يعادل 15.9 مليار دولار للتمويل المتعلق بالفيروس؛

[1] Simon James Fongk, Nilanjan Dey and Jyotismita Chaki, ***Op. Cit.***, p.07.

[2] Simon James Fongk, Nilanjan Dey and Jyotismita Chaki, ***Op. Cit.***, p.07.

- وافق الرئيس دونالد ترامب على مشروع قانون الميزانية التكميلية للطوارئ، بحوالي 8.3 مليار دولار للتمويل التقديري للسلطات الصحية المحلية لتعزيز أبحاث اللقاح من أجل الإنتاج؛
- كشفت كوريا الجنوبية عن حزمة تحفيز اقتصادي بحوالي 9.8 مليار دولار، لتخفيف آثار الوباء خارج الصين، حيث أدت محاولات كبح المرض إلى تفاقم نقص الإمدادات واستنزاف الطلب؛
- أعلن البرلمان السويدي عن مجموعة من المبادرات تكلف أكثر من 300 مليار كرون سويدي أي ما يعادل 30.94 مليار دولار، لمساعدة الاقتصاد في مواجهة جائحة كوفيد-19، تضمنت الخطة دفع كامل نفقات الإجازة المرضية، وكذلك التكلفة العالية للتسريح الإلزامي بسبب الأزمة.

3- الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا ضد كوفيد-19

في هذه الأيام يلعب الذكاء الاصطناعي دورا رئيسيا عالميا في الرعاية الصحية طوال جائحة كوفيد-19، حيث كان هو وتحليلات البيانات حاسمة في مساعدة المجتمعات على التعامل بنجاح مع الوباء، وذلك من خلال المساعدة في استخراج البيانات والنمذجة التحليلية لكي يكون الممارسون الطبيون على استعداد لمعرفة المزيد عن المرض. بالإضافة إلى تسهيل الحياة اليومية في هذه الجائحة كإدراج التعليم والعمل عن بعد، التسوق عن بعد والمساهمة في تقليص انتقال العدوى.[1]

كحوصلة لما سبق، يتضح أن هذه الجائحة زعزعت العالم وأعاد ترتيب أولويات كل دولة، مقابل ذلك تصدت له هذه الأخيرة بمجموعة من الإجراءات والتدابير للاحتياط منه وحماية شعوبها واقتصاداتها، إلا أن هذا الوباء كان ولازال متواصلا في تغيير البيئة العالمية.

خامسا: الانعكاسات الاقتصادية لكوفيد-19

أحدث فيروس كوفيد-19 صدمة عالمية غير مسبوقة ولم يكن من الممكن تصورها قبل أقل من عام، وبتطور الوباء في آسيا، أوروبا، الأمريكيتين وإفريقيا حتى تحول الأمر إلى صدمة اقتصادية عالمية. حيث أدى الآن إلى انكماش اقتصادي عالمي قد يكون أعمق وأكثر حدة من الركود الكبير الذي حدث في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وذلك لانتشار الوباء في جميع أنحاء العالم مهددا الأرواح وسبل العيش.

الفرع الثاني: انعكاسات كوفيد-19 على النمو الاقتصادي العالمي

دفع الوباء الاقتصاد العالمي إلى الركود في عام 2020 على نطاق لم يشهد له مثيل منذ ثلاثينيات القرن الماضي، ولمواجهة هذه الأزمة غير المسبوقة وتجنب فترة طويلة من الانكماش في النشاط الاقتصادي، اعتمدت الحكومات ولاسيما في الاقتصادات المتقدمة، حزم دعم مالي كبيرة وقدمت البنوك المركزية سيولة وفيرة وأسعار فائدة منخفضة؛

ونتيجة الإجراءات الجبرية المتخذة من طرف العديد من البلدان للحد من انتشار هذا الوباء حدثت تغيرات قاسية، حيث يبين الأونكتاد انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنحو 4.3 % في عام 2020، مع توقع وجود انتعاش عالمي بنسبة 4.1% في عام 2021؛[2]

[1] Simon James Fongk, Nilanjan Dey and Jyotismita Chaki, ***Op. Cit.***, p.14.

[2] Mukhisa Kituyi, Impact of COVID-19 Pandemic on Trade and Development (New York: United Nations, 2020), p.13.

والشكل التالي يبين تأثير كوفيد-19 على النمو الاقتصادي العالمي.

الشكل رقم 03: اتجاهات النمو الاقتصادي العالمي

Source : http://www.imf/org/ar/Publications/WEO/Issues/2021/03/23/world-economic-outlook-april-2021 (accessed: 16 Mai 2021, at : 13 :26).

يتضح من الشكل رقم 04 الذي يبين ويتوقع اتجاهات النمو الاقتصادي العالمي، أن كل من الاقتصاديات النامية والمتقدمة حققت نموا سلبيا سنة 2020 يقدر على التوالي بحوالي -2,2% و-7,4% وهذا يعكس الانكماش العالمي الذي قدر بنحو -3,3% في عام 2020 بسبب صدمة جائحة كوفيد-19، ويتوقع الآن أن يحقق الاقتصاد العالمي تعافيا أقوى في عامي 2021 و2022 مقارنة بما حققه سنة 2020، إذ يتوقع أن يبلغ النمو 6% في 2021 و4,4% في عام 2022، ومع ذلك فإن هذه الآفاق محفوفة بتحديات جسام تتعلق بالتباين في سرعة التعافي عبر البلدان وداخل كل بلد واحتمال استمرار الضرر الاقتصادي الناجم عن الأزمة؛

ويرجع هذا الرفع للتوقعات إلى الدعم المالي الإضافي في بعض الاقتصادات الكبيرة، والتعافي المرتقب بفضل اللقاحات في النصف الثاني من عام 2021، واستمرار تطويع النشاط الاقتصادي لمقتضيات التنقل المحدود؛

كما تخضع هذه الآفاق المتوقعة لدرجة كبيرة من عدم اليقين، ارتباطا بمسار الجائحة، ومدى فعالية دعم السياسات في توفير جسر نحو استعادة الأوضاع الطبيعية اعتمادا على توافر اللقاح، وتطور الأوضاع المالية.

الفرع الثالث: انعكاسات كوفيد-19 على التجارة الدولية

لم تنحصر انعكاسات كوفيد-19 على النمو الاقتصادي العالمي فقط، بل تغلغلت إلى أعماق الاقتصاد وصولا إلى الأنسجة التي تربط بين البلدان وتجمع بينهم، لمشاركة وتبادل البضائع والخدمات مختلفة النوع والجودة.

1- نمو التجارة للسلع والخدمات العالمية

يمكن توضيح التغيرات التي مست كل من تجارة السلع والخدمات العالمية في الشكل التالي:

الشكل رقم 04: تطور نمو تجارة السلع العالمية **الشكل رقم 05 : تطور نمو تجارة الخدمات العالمية**

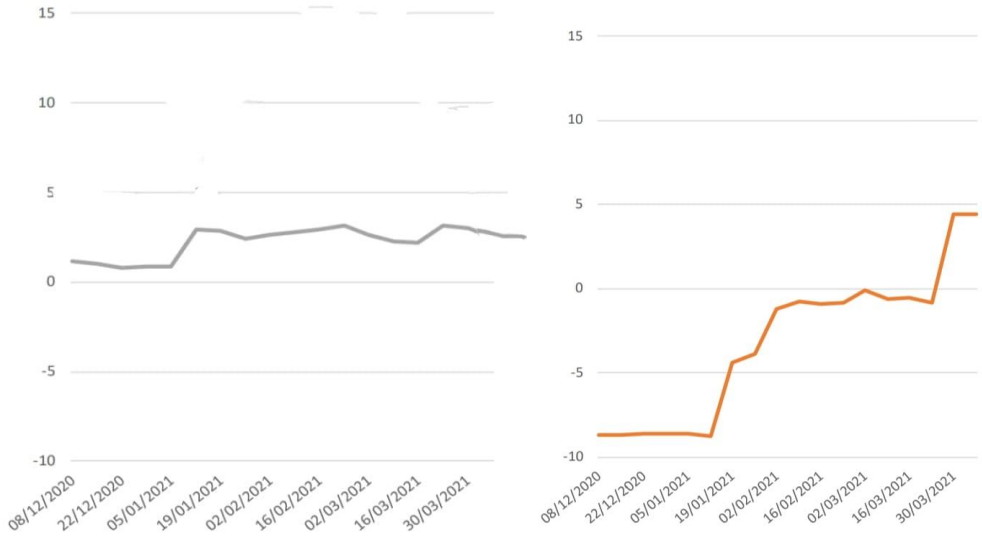

Source : GLOBAL MARCHANDISE AND SERVICES TRADE NOWCAST APRIL 2021 (unctad.org), .(accessed : 20 Mai, 2021, at: 09:29)

كما هو موضح في الشكلين 04 و05 انخفض نمو التجارة في السلع والخدمات في الربع الأخير من عام 2020 بعد ظهور الآثار المبكرة للوباء وانتشاره، كما كشف تقرير للأنكاد عن التجارة في كل من السلع والخدمات عن انخفاض أكبر بكثير في الربع الثاني مقارنة بالربع الأول؛[1]

بينما يشير الشكل 04 إلى أن حجم تجارة السلع على أساس شهري قد تحسنت بنسبة 03% في 30 مارس 2021 مقارنة بما كانت عليه في 08 ديسمبر 2020، ونفس الشيء بالنسبة للتجارة في الخدمات بنسبة 4.9% في نفس الفترة بعدما كانت تسجل انخفاضا سلبيا يقدر تقريبا بحوالي -9%، هذا الانخفاض ناتج عن تأثير جائحة هذا الفيروس أما الارتفاع في كل منهما ناتج عن بداية التعافي بسبب ابتكار وتوزيع اللقاح عبر بلدان العالم مما ساهم في امتصاص النتائج غير المرغوب فيها؛

استنادا على البيانات الأولية المتاحة في وقت كتابة هذه المذكرة، كانت التوقعات للربع الثاني لسنة 2021 تتحسن مع نمو سنوي متوقع بنسبة 4% للسلع و5% للخدمات، مما يشير إلى إنتعاش محتمل لتغطية الكثير من الخسائر لسنة 2020.

2- نمو تجارة السلع العالمية للمنتجات الطبية

شهدت هذه المنتجات تغيرا محسوسا في نموها عالميا نتيجة ملامسة هذا الفيروس للجانب الصحي لمعظم اقتصاديات العالم، والشكل التالي يبين ذلك.

[1] Mukhisa Kituyi, Op. Cit., p.15.

الشكل رقم 60: تطور نمو تجارة السلع العالمية للمنتجات الطبية

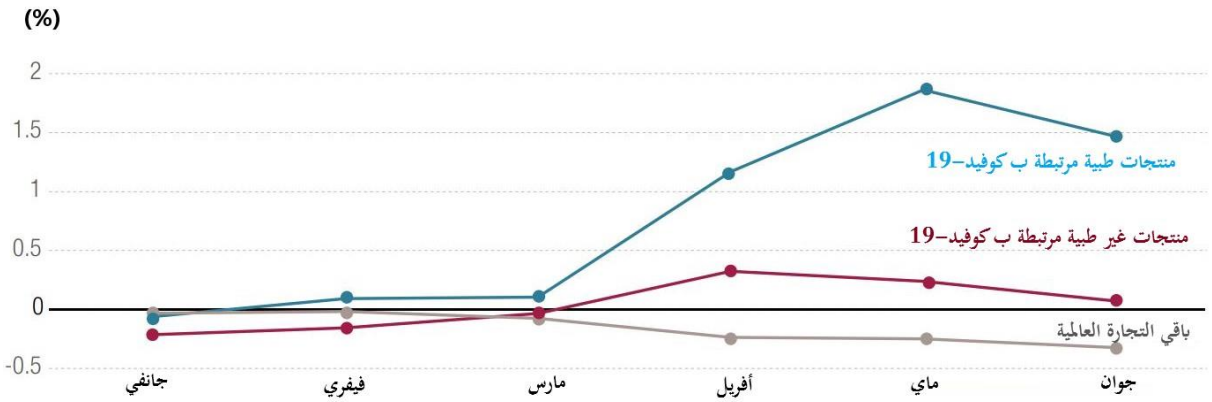

Source : Mukhisa kituyi, Impact of COVID 19 Pandemic on Trade and Development, United .Nations, 2020, p :15

شهدت المنتجات الطبية المتعلقة بكوفيد-19، مثل معدات الحماية الشخصية وأجهزة التهوية ومقاييس الحرارة والمطهرات وما شابه ذلك نموا مرتفعا للغاية في الربع الثاني من عام 2020، على سبيل المثال في ماي 2020 شهدت هذه المنتجات زيادة بنسبة 1.86%. وهذا طبيعي نتيجة أن الدول لم تكن مستعدة لهذا الوباء وكانت هناك نقائص طبية يجب تغطيتها في كل دولة، وكذلك بداية إنتاج اللقاحات واقتنائها من طرف مختلف بلدان الع

المبحث الثاني: آثار جائحة كوفيد 19 على الصادرات، والواردات (حالة الجزائر)

تعتبر الجزائر من بين الدول التي يفوق حجم وارداتها على حجم صادراتها كونها ذات اقتصاد ريعي، أي أن معظم صادراتها من النفط الخام، تأثرت هذه الأخيرة بفعل اتساع الأزمة الصحية لفيروس كوفيد19، مما جعل الجزائر تقف على حافة أزمة اقتصادية حقيقية، التي أدت إلى انخفاض سعر النفط، كما أثر ذلك تأثيرا مباشرا على صادرات وواردات البلد؛

المطلب الأول: آثار جائحة كوفيد 19 على الصادرات

يتعين على الجزائر أن تتعامل مع حالة من الركود في ظل القيود التي تفرضها إجراءات الإغلاق الصارمة الرامية إلى احتواء تفشي فيروس كورونا، والانخفاض الكبير في أسعار صادرات المحروقات وحجمها.

الفرع الأول: تطور الصادرات بين سنتي 2019 و2020

يرجع الانخفاض في مؤشر قيمة الوحدة لتصدير السلع (سعر التصدير) بشكل أساسي إلى انخفاض أسعار الهيدروكربونات وكذلك انخفاض أسعار الصادرات المنتجات غير الهيدروكربونية وفقًا لمكتب الإحصاء الوطني؛ [1]

يمثل الجدول التالي نسبة التغير التي طرأت على الصادرات بين سنتي 2020-2019:

جدول رقم (03): نسبة التغير التي طرأت على الصادرات بين سنتي 2019-2020

(حصص نسبية، القيم بالمليون)

الصادرات		
2019	دينار جزائري	4 275 399.03
	دولار أمريكي	35 823.53
	عدد التصريحات الى الجمارك	538 18
2020	دينار جزائري	3 016 678.53
	دولار أمريكي	60. 23 796
	عدد التصريحات الى الجمارك	159 16
نسبة التغير	دينار جزائري	%29.44-
	دولار أمريكي	%33.57-

المديرية العامة للجمارك، احصاءات التجارة الخارجية للجزائر لفترة 2020، تحديث جانفي 2021، ص 7.

تمت ملاحظة انخفاضا لإجمالي الصادرات بنسبة 33.57% خلال السنة 2020 مقارنة بسنة 2019 حيث قدر الحجم الاجمالي ب 23.80 مليار دولار أمريكي، أما الصادرات خارج المحروقات فقد انخفضت بنسبة 12.59%؛

[1] Marchandises-Prix, Radio Algérienne, Accessed June 03, 2021,from :https://www.radioalgerie.dz/news/fr/article/20200711/196073.html

كما يمكن أن نلاحظ تدني القيمة المالية بالنسبة للصادرات من سنة 2019 لغاية سنة 2020 عبر الشكل التالي:

الشكل رقم (07): تطور القيمة المالية للصادرات بين 2019 و2020

(حصص نسبية، القيم بالمليون)

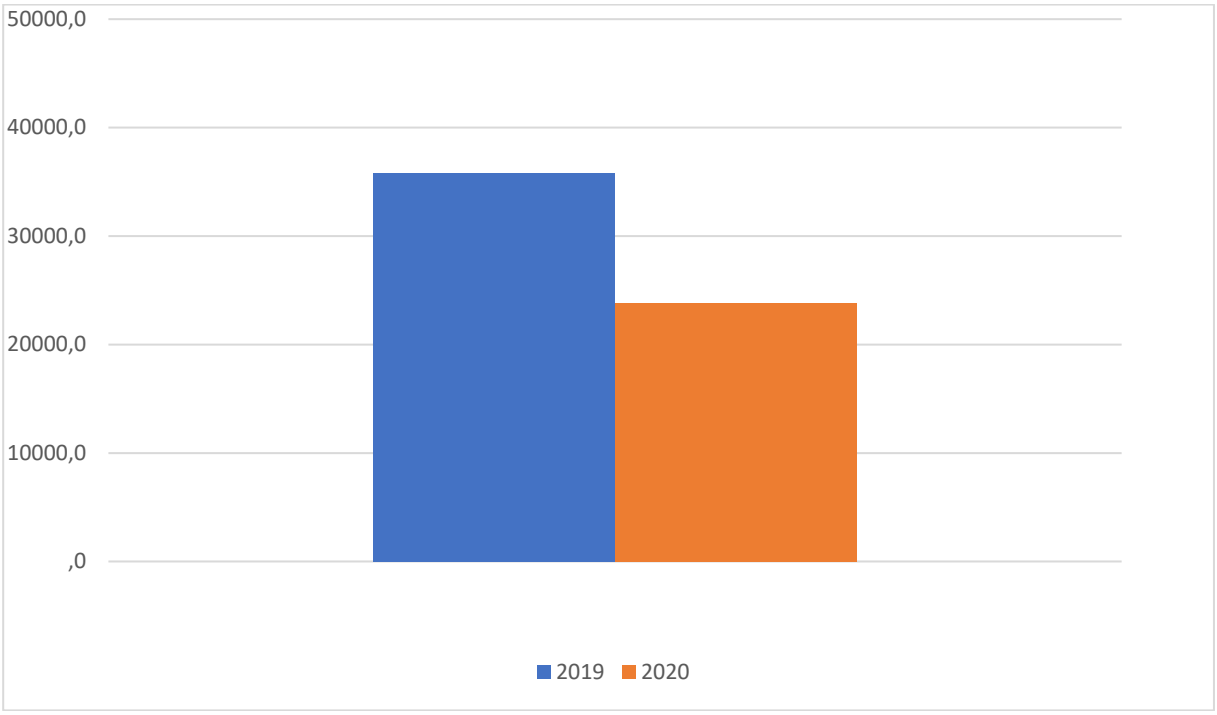

المديرية العامة للجمارك، احصاءات التجارة الخارجية للجزائر لفترة 2020، تحديث جانفي 2021، ص: 7.

سجلت الصادرات الإجمالية انخفاضا بنسبة 33.57% خلال سنة 2020، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض صادرات المحروقات بنسبة 35.20%، حيث شكلت المحروقات الجزء الأهم من الصادرات خلال هذه الفترة بنسبة 90.52% من القيمة الإجمالية، التي بدورها انخفضت بشكل جاد بقيمة قدرها 11.70 مليار دولار أمريكي مقارنة بسنة 2019، في حين أن الصادرات خارج المحروقات تبقى دائما هامشية، حيث تمثل 9.48% فقط من القيمة الإجمالية للصادرات، أي ما يعادل 2.26 مليار دولار أمريكي، مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 12.56%، كما هو موضح في الجدول أدناه:[1]

[1] المديرية العامة للجمارك، احصاءات التجارة الخارجية للجزائر لفترة 2020، تحديث جانفي 2021، ص 1.

جدول رقم 04)): تطور الصادرات بين سنتي 2019 و2020

(حصص نسبية، القيم بالمليون)

		صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات	المجموع
2019	دينار جزائري	3 967 442.64	307 956.36	4 275 399.03
	دولار أمريكي	17. 33 243	2 580.36	35 823.53
	الحصة النسبية	92.80%	7.80%	100%
2020	دينار جزائري	2 730 752.06	285 926.46	3 016 678.53
	دولار أمريكي	21 541.11	2 255.49	23 796.60
	الحصة النسبية	90.52%	9.48%	100%
نسبة.التغير		-35.20%	-12.59%	-33.57%

المديرية العامة للجمارك، احصاءات التجارة الخارجية للجزائر لفترة 2020، تحديث جانفي 2021، ص 19.

يلخص الجدول رقم (03) نسبة تغيير كل من صادرات المحروقات وصادرات خارج المحروقات بين سنتي 2019و 2020 حيث عرفت صادرات المحروقات انخفاضا بنسبة 35.20%، أما صادرات خارج المحروقات فقد انخفضت بنسبة 12.59%.

الفرع الثاني: صادرات المحروقات (تصدير البترول)

ألحق فيروس كورونا ضرر مزدوج باقتصاد البلد، على مداخيل البلاد المتأتية حصريا من صادرات البترول، وعلى نشاط المؤسسات الداخلي الذي يعرف تأثرا متزايدا؛

وتقدّر خسائر الجزائر، وفق تقديرات غير رسمية، بحوالي مليار دولار شهري، شباط/فبراير وآذار مارس، جرّاء انخفاض أسعار البرميل، في وقت كانت التقديرات تشير إلى إمكانية تحصيل الجزائر أكثر من 30 مليار دولار نهاية السنة؛

وتعتمد الجزائر، في مداخيلها من العملة الصعبة، على صادراتها من البترول والغاز، بنسبة 98 بالمائة، كما أن مداخيل البلاد الجبائية تعتمد أيضا على 50 بالمائة من الجباية البترولية، وتُدفع 70 بالمائة من الرواتب على أساس هذه المداخيل؛

ومن سوء حظ الجزائر، أن زبونها الرئيسيين في أوربا والعالم، إيطاليا وإسبانيا، هما الأكثر تضررا حاليا من أزمة فيروس كورونا، ما يثير مخاوف من إمكانية تراجع الطلب أو تعطل الدفع في هذين البلدين، علما أن البلاد ترتبط بأنبوبي غاز نحو إسبانيا، وآخر باتجاه إيطاليا.

يمثل الشكل التالي تأثير الجائحة على كمية البترول التي تم تصديرها سنتي 2919 و2020,

شكل رقم (08): تأثير الجائحة على تصدير البترول سنتي 2019 و2020

(مليون برميل في اليوم)

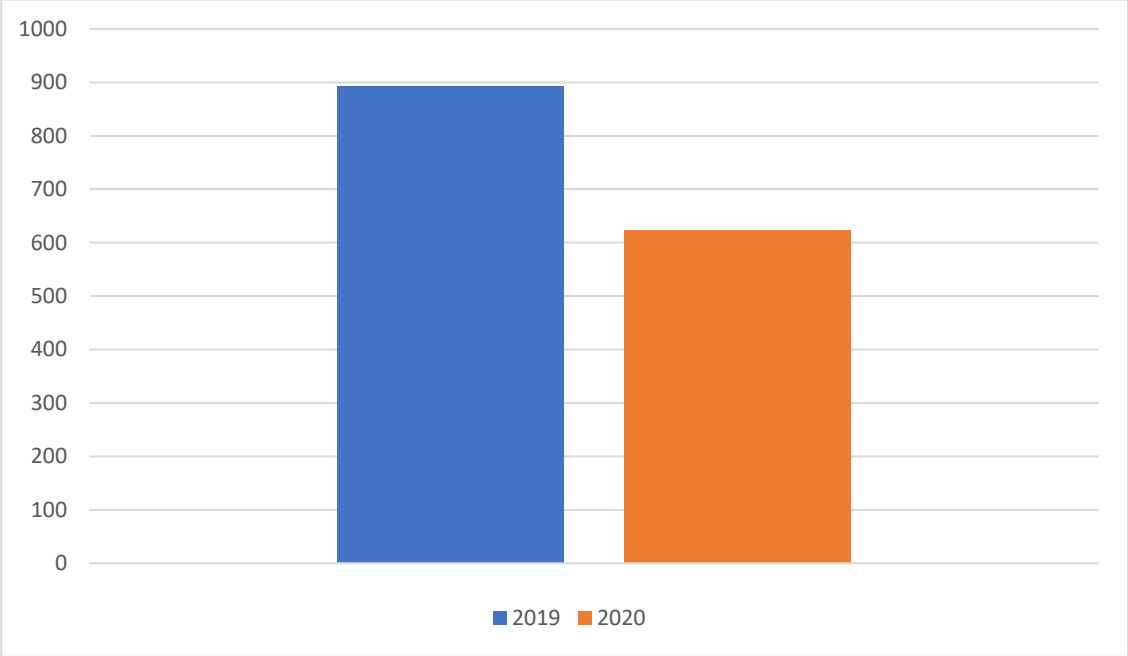

Source, Impact of COVID-19 on oil exports from Algeria 2019-2020, (Accessed 01 June, 2021 at: 16:27), https://www.statista.com/statistics/1203444/impact-of-covid-19-on-oil-exports-from-algeria/

يبين الشكل أعلاه تأثير الفيروس على صادرات الواردات حيث عرف تصديره انخفاضا بنسبة 200مليون برميل في اليوم، مما أدى إلى تهاوي أسعار البترول إلى ما تحت حاجز 30 دولارا، تكون الميزانية الجزائرية المبنية في العادة على سعر برميل يفوق 50 دولارا، غير قادرة على استيعاب تراجع المداخيل إذا استمرت الأزمة.

الفرع الثالث: الصادرات خارج المحروقات حسب وحدات الاستخدام

تتجلى المنتجات الرئيسية خارج المحروقات، المصدرة خلال سنة 2020 في وحدة " المنتجات نصف المصنعة " التي سجلت قيمة إجمالية قدرها 1.61 مليار دولار أمريكي، وتأتي وحدة المواد الغذائية في المرتبة الثانية بقيمة 442.59 مليون دولار أمريكي، متبوعة بوحدة سلع التجهيزات الصناعية بقيمة 90.81 مليون دولار أمريكي، وأخيرا وحدات المواد الخام، السلع الاستهلاكية غير الغذائية وسلع التجهيزات الزراعية التي سجلت القيم المتتالية: 71.56 مليون دولار أمريكي، 39.06 مليون دولار أمريكي، 0.32 مليون دولار أمريكي.[1]

[1] المديرية العامة للجمارك، مرجع سابق، ص: 1.

كما نرى في الجدول أدناه تطور الصادرات خارج المحروقات حسب وحدات الاستخدام:

جدول رقم (05): تطور الصادرات خارج المحروقات حسب وحدات الاستخدام

(حصص نسبية، القيم بالمليون)

وحدات الاستخدام:

1 المواد الصناعية - 3و4 المواد الخام – 5 المنتجات نصف المصنعة – 6 سلع التجهيزات الزراعية – 7 سلع التجهيزات الصناعية – 8و9 السلع الاستهلاكية غير الغذائية.

نسبة التغيير منخفضة.

نسبة التغيير مرتفعة.

وحدات الاستخدام	2019			2020			المرتبة	نسبة التغيير
	دينار جزائري	دولار أمريكي	الحصة النسبية	دينار جزائري	دولار أمريكي	الحصة النسبية		
1	675.07 48	407.85	15.81%	107.17 56	442.59	19.62%	2	8.52%
3و4	451.49 11	95.95	3.72%	066.41 9	71.52	3.17%	4	23.46%
5	551.09 233	956.92 1	75.84%	248.05 204	611.18 1	71.43%	1	17.67%
6	30.29	0.25	0.01%	40.65	0.32	0.014%	6	26.28%
7	901.76 9	82.97	3.22%	512.25 11	90.81	4.03%	3	9.46%
8و9	346.69 4	36.42	1.41%	951.97 4	39.06	1.73%	5	7.25%
المجموع	956.39 307	580.36 2	100%	926.46 285	255.49 2	100%		12.59%

المديرية العامة للجمارك، احصاءات التجارة الخارجية للجزائر لفترة 2020، التنقيح 3 تحديث جانفي 2021، ص 20.

الفرع الثالث: إيجابيات الأزمة على الصادرات

وفي ظل كل هاته الانخفاضات في قيم التصدير جراء الجائحة إلا أن الجزائر تحوّلت بشكل مفاجئ من دولة مستوردة إلى مصدّرة، واحتلّت أخبار تصدير كميات ضخمة من التمور والخضروات المشهد الاقتصادي في البلاد، متجاوزةً صدمة انهيار أسعار النفط، في وقت تعرف السوق المحلية اكتفاءً في المنتجات واستقراراً في الأسعار؛

وأوضح رئيس جمعية المصدرين الجزائريين تواصل حركة التصدير الخاصة بالتمور نحو فرنسا، وقريباً الخضر والفواكه نحو دول الخليج وروسيا وكندا خلال الأسبوع المقبل، مضيفاً أنه حان الوقت لفرض مخطط بديل للنفط الذي تعرّضت سوقه لهزات عنيفة، أدت إلى تراجع صادراته خلال الشهرين الأولين من 2020 من 6 إلى 4 مليار دولار؛

في المقابل، أكد المدير العام لفرع الشحن في مطار الجزائر الدولي أنه صُدِّر أكثر من 1000 طن من التمور نحو فرنسا منذ بداية جائحة كورونا، مبرزاً أن عدد رحلات الشحن نحو فرنسا انتقلت من 5 إلى 6 رحلات أسبوعياً قبل بداية الوباء إلى حوالي 20 رحلة؛

وكشف عن عمليات تصدير للتمور نحو موريتانيا في إطار برنامج التبادل التجاري بين البلدين، مضيفاً أن برنامجاً وُضع لرحلات شحن جوية مع متعاملين اقتصاديين جزائريين من أجل تصدير منتجاتهم نحو الدول الأفريقية؛[1]

يمكن القول مما سبق أن الجزائر لها القدرة على أن تصبح بلدا مصدرا لعدة منتجات، ولا يجب أن تعتمد على المحروقات فقط في صادراتها، فالجزائر لها وفرة إنتاجية كافية لتلبية حاجياتها وكذا تصديرها مما يساعد وبشكل كبير في تعزيز الانتعاش الاقتصادي ورفع حجم مداخيل البلد من الصادرات.

المطلب الثاني: آثار جائحة كوفيد 19 على الواردات

أدت الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن COVID-19 إلى انهيار غير مسبوق في التجارة الدولية في عام 2020، وبما أنّ التجارة الدولية تؤدي دوراً رئيسياً في تعزيز الانتعاش الاقتصادي فانهيارها يؤدي حتما إلى نكسة اقتصادية؛

فقد سجل الاقتصاد الجزائري انكماشا بنسبة 6,4 بالمئة خلال سنة 2020 جراء تداعيات الفيروس، حسبما كشفه تقرير أصدره البنك الدولي.

الفرع الأول: تطور الواردات بين سنتي 2019 و2020

عرفت واردات الجزائر تغيرات نسبية معتبرة، منخفضة وكذا مرتفعة لبعض المنتجات، وذلك تأثرا بجائحة الكوفيد التي مست القطاع الاقتصادي على غرار معظم القطاعات في البلد، مع نهاية سنة 2020 سجلت التجارة الخارجية للبضائع انخفاض في اجمالي الواردات بنسبة 17.99% مقارنة بسنة 2019 حيث انتقلت القيمة من41.93 مليار دولار امريكي الى 34.39 مليار دولار أمريكي؛

[1] علي ياحي، كورونا ينعش التصدير في الجزائر، (2020، ماي، 01)، INDEPENDENT عربية، استرجعت جوان 08، 2020، من https://www.independentarabia.com/node/116446/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%8A%D9%86%D8%B9%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1

يمثل الجدول التالي نسبة التغير التي طرأت على الواردات بين سنتي 2019و2020:

جدول رقم (06): نسبة التغير التي طرأت على الواردات بين سنتي 2019-2020

(حصص نسبية، القيم بالمليون)

الواردات		
2019	دينار جزائري	302.53 005 5
	دولار أمريكي	934.12 41
	عدد التصريحات الى الجمارك	180 299
2020	دينار جزائري	320.30 360 4
	دولار أمريكي	391.64 34
	عدد التصريحات الى الجمارك	000 249
نسبة التغير	دينار جزائري	%12.89-
	دولار أمريكي	%17.99-

المديرية العامة للجمارك، احصاءات التجارة الخارجية للجزائر لفترة 2020، تحديث جانفي 2021، ص: 7.

يمثل الجدول أعلاه التغيرات التي طرأت على واردات الجزائر بين 2019 و2020 حيث عرفت القيمة المالية للواردات انخفاضا قدر ب 982.23 644 مليون دينار جزائري، و542.48 7 مليون دولار أمريكي، أما فيما يخص تصريحات الجمارك فعرفت انخفاضا قدر ب 180 50؛

كما يمكن أن نلاحظ تدني القيمة المالية بالنسبة للواردات من سنة 2019 لغاية سنة 2020 عبر الشكل التالي:

الشكل رقم (09): تطور القيمة المالية للواردات بين 2019 و2020

(حصص نسبية، القيم بالمليون)

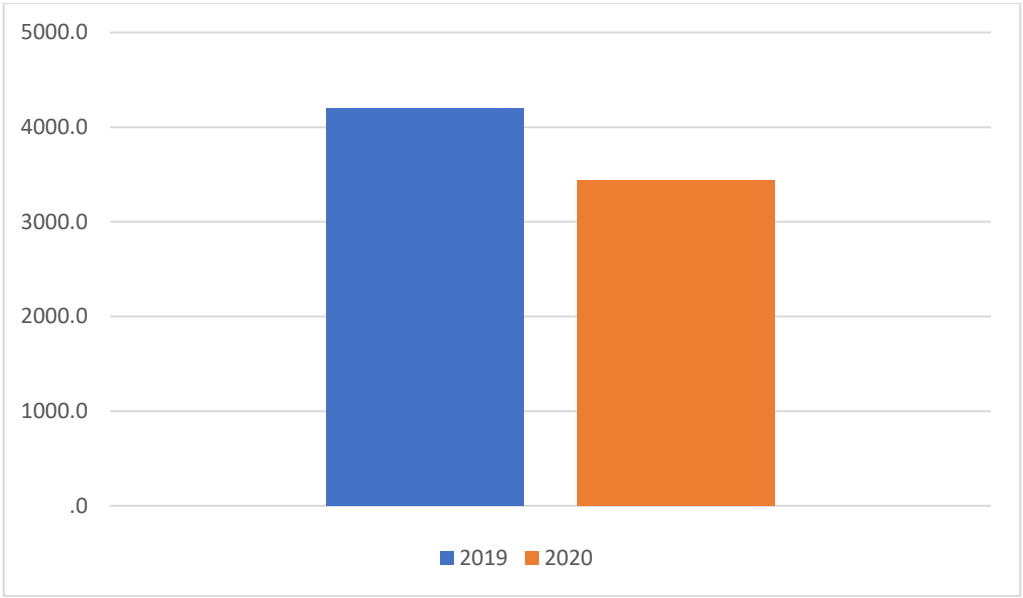

المديرية العامة للجمارك، احصاءات التجارة الخارجية للجزائر لفترة 2020، تحديث جانفي 2021، ص: 7.

يبين الشكل أعلاه انخفاض القيمة المالية للواردات بين سنتي 2019 و2020 حيث عرفت انخفاضا قيمته 7 542.48 مليون دولار أمريكي.

الفرع الثاني: تطور الواردات حسب وحدات الاستخدام

جدول رقم (07): تطور الواردات حسب وحدات الاستخدام

(حصص نسبية، القيم بالمليون)

وحدات الاستخدام:

1 المواد الصناعية - 2 الطاقة وزيوت التشحيم - 3و4 المواد الخام – 5 المنتجات نصف المصنعة – 6 سلع التجهيزات الزراعية – 7 سلع التجهيزات الصناعية – 8و9 السلع الاستهلاكية غير الغذائية.

نسبة التغيير منخفضة.

نسبة التغيير مرتفعة

وحدات الاستخدام	2019			2020			المرتبة	نسبة التغيير
	دينار جزائري	دولار أمريكي	الحصة النسبية	دينار جزائري	دولار أمريكي	الحصة النسبية		
1	936 514.47	8 072.27	19.25%	1 026 307.6	8 094.91	23.54%	2	0.28%
2	171 429.93	1 436.23	3.42%	116 051.47	915.33	2.66%	6	36.27%
3و4	18. 240 182	2 012.23	4.80%	291 530.52	2 299.42	6.69%	5	14.27%
5	1 229 123.24	10 297.52	24.56%	1 010 167.28	7 967.61	23.17%	3	22.63%
6	54 631.46	457.70	1.09%	26 110.44	205.94	0.60%	7	55%
7	1 575 855.32	13 202.40	31.48%	1 161 056.76	9 157.73	22.63%	1	30.64%
8و9	770 567.93	6 455.77	15.40%	729 096.23	5 750.68	16.72%	4	10.92%
المجموع	5 005 302.53	41 934.12	100%	4 360 320.30	34 391.64	100%		17.99%

المديرية العامة للجمارك، احصاءات التجارة الخارجية للجزائر لفترة 2020، تحديث جانفي 2021، ص: 11.

يبين الجدول تصنيف الواردات بين سنتي 2019 و2020 حسب وحدات الاستخدام كالتالي:

- انخفاضات بنسب 55%، 36.27%، 30.64%، 22.63%، 10.92% على التوالي فيما يخص سلع التجهيزات الزراعية، الطاقة وزيوت التشحيم، سلع التجهيزات الصناعية، المنتجات نصف المصنعة والسلع الاستهلاكية غير الغذائية.
- ارتفاع بنسبة 14.27% تخص المواد الخام، أما فيما يتعلق بالمواد الغذائية فقد سجلت ارتفاعا طفيفا بنسبة 0.28% خلال الفترة المعتبرة[1]

[1] المديرية العامة للجمارك، مرجع سابق، ص: 11.

أولا: المواد الغذائية

تأتي وحدة المواد الغذائية في المرتبة الثانية في تركيبة الواردات المحققة خلال سنة 2020، بحصة نسبية تقارب ربع القيمة الإجمالية؛

بلغت واردات هذه الوحدة 8.09 مليار دولار امريكي سنة 2020 مسجلة بذلك ارتفاعا طفيفا بنسبة 0.28% مقارنة بسنة 2019؛

من حيث تركيبة هذه الوحدة، فإن منتجات الحبوب، حليب ومنتجات صناعة الحليب، السكر ومصنوعات سكرية وبقايا ونفايات الصناعات الغذائية تمثل على التوالي الحصص النسبية الآتية: 34.76%، 19.14%، 9.57%، 4.53%؛

أما فيما يتعلق بالتطورات داخل هذه الوحدة، فإن الارتفاعات المسجلة في سنة 2020 تتعلق بالحليب ومنتجات صناعة الحليب بنسبة 24.39%، الفواكه الصالحة للأكل بنسبة 8.45%، السكر ومصنوعات سكرية بنسبة 6.59%، الحبوب بنسبة 3.98%، ومحضرات غذائية متنوعة بنسبة 2.40%.

أما بالنسبة للانخفاضات، فقد مست المنتجات التالية:

- بقايا ونفايات الصناعة الغذائية 34.72%؛
- الخضر والنباتات 19.78%؛
- الحيوانات الحية 19.17%؛
- البن، الشاي والتوابل 5.51%؛
- التبغ وأبدال تبغ مصنعة 4.63%.[1]

ثانيا: الطاقة وزيوت التشحيم

تحتل المرتبة السادسة من هيكلة الواردات بنسبة 2.66%، بقيمة 915.35 مليون دولار امريكي مسجلة بذلك انخفاضا معتبرا بنسبة 36.27% مقارنة بسنة 2019؛

من حيث البنية تهيمن على واردات هذه الوحدة اساسا زيوت النفط أو زيوت معادن قارية، غير زيوت خامة، بحيث تبلغ حصتها 58.99% يليها كل من كوك النفط 26.08%، محضرات للتشحيم 8.25%، وكوك ونصف كوك فحم حجري بنسبة 4.56%؛

تبدي واردات أهم منتجات هذه الوحدة، خلال سنة 2020، مسارات انخفاضيه بنسب 62.89%، 44.09%، 22.43%، 7.94%، 1.53%، على التوالي لكل من وكوك ونصف كوك فحم حجري، كوك النفط أو زيوت معادن قارية، قوالب فحمية ووقود صلبة مماثلة وكوك النفط، قار النفط وبقايا أخرى لزيت النفط أو زيوت معادن قارية ومحضرات للتشحيم.[2]

ثالثا: المواد الخام

تحتل المرتبة الخامسة من مجموعة الواردات خلال سنة 2020 وذلك بنسبة 6.69% من القيمة الإجمالية ما يعادل 2.30 مليار دولار امريكي حيث ارتفعت هذه الوحدة بنسبة 14,27% مقارنة بسنة 2019؛

[1] المديرية العامة للجمارك، مرجع سابق، ص: 12.

[2] المديرية العامة للجمارك، مرجع سابق، ص: 13.

من حيث هيكل هذه الوحدة تمثل كل من زيت الصويا وجزئياته وإن كان مكررا لكن غير معادل كيميائيا، خامات الحديد ومركزاتها، بما فيها بريد الحديد المحمص والخشب المنشور او المقطع طوليا، مقسم او ملفوف، الحصص النسبية على التوالي 27.67%، 18.29%، 14,31%؛

ويستخلص من فحص تطورات منتجات هذه الوحدة خلال سنة 2020 مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2019.

- ارتفاع في واردات خامات الحديد ومركزاتها، بما فيها خامات الحديد المحمص بنسبة 31.38%.؛
- انخفاض كل من الدهون والشحوم والزيوت الحيوانية والنباتية، والخشب المنشورة والمقطوعة طوليا، مقسم ام ملفوف، وزيت الصويا وجزئياته وان كان مكررا، لكن غير معدل كيميائيا، وذلك بالنسبة 16.72%، 9.79%، 6.43%.

على رغم ان واردات زيت الصويا وان كان مكرر، لا تمثل سوى 14.05 % من اجمالي واردات هذه الوحدة الا انها سجلت ارتفاعا استثنائيا لتنتقل قيمتها من 25,57 مليون دولار امريكي خلال سنة 2019 الى 323,09 مليون دولار امريكي خلال سنة 2020.[1]

رابعا: المنتجات نصف المصنعة

تمثل نسبة 23.27% مما يجعلها تحتل المرتبة الثالثة خلال سنة 2020؛

تتكون هذه الوحدة من مواسير وأنابيب وأشكال خاصة مجوفة من حديد أو صلب، متعددات جزيئات الإيثلين في شكل أولي، متعدد الخلات وغيرها، منتجات نصف جاهزة، ومنشآت وأجزاء منشآت، بالنسب المتتالية: 8.34%، 5.25%، 3.88%، 2.86%، 2.75%؛

سجلت منتجات هذه الوحدة في معظمها تطورات سلبية، تتعلق هذه الأخيرة بمنتجات نصف جاهزة بنسبة 53.66%، مواسير وأنابيب... بنسبة 41.86%، منشآت وأجزاء منشآت بنسبة 36.04%، منتجات مسطحة مرفقة بالأسطوانات بنسبة 27.43%، ومتعدد الخلات وغيرها بنسبة 21.82%.[2]

خامسا: سلع التجهيزات الزراعية

بغض النظر عن أن هده الوحدة تحتل المرتبة الأخيرة بنسبة 0.60%، ما يعادل 205.94% مليون دولار أمريكي، إلا أنها سجلت انخفاضا بنسبة 55% خلال سنة 2020، حيث مست هذه الانخفاضات كل من الجرارات بنسبة 89.22%، آلات وأجهزة أخرى بنسبة 35.26%، مواسير أو أنابيب بنسبة 21.80%، وآلات جني وحصد أو دراسة المحاصيل الزراعية بنسبة 9.03%، بينما الزيادة الوحيدة المسجلة تتعلق بأجهزة آلية لرش ونفث والسوائل وغيرها بنسبة 32.22%.[3]

سادسا: سلع التجهيزات الصناعية

احتلت المركز الأول من إجمالي الواردات لسنة 2020 بنسبة 26.63%، حيث قدرت ب 9.16 مليار دولار امريكي؛

[1] المديرية العامة للجمارك، مرجع سابق، ص: 14.

[2] المديرية العامة للجمارك، مرجع سابق، ص: 15.

[3] المديرية العامة للجمارك، مرجع سابق، ص: 16.

من حيث البنية تتكون هذه الوحدة من مراكز الهواتف للمستعملين، العنفات، حنفيات وأجهزة مماثلة، سيارات ذات محرك لنقل البضائع وذلك بالنسب المتتالية: 9.36%، 5.03%، 4.05%، 3.24%؛

وقد كانت تطورات الواردات للمنتجات الخاصة بهذه الوحدة كالتالي:

- واردات مراكز الهاتف للمستعملين، عنفات والحنفيات سجلت انخفاضا بنسب 1.22%، 1.73%، 1.92%، على التوالي؛
- السيارات ذات محرك لنقل البضائع سجلت انخفاضا بنسبة 56.45%.[1]

سابعا: السلع الاستهلاكية غير الغذائية

المرتبة الرابعة في بنية الواردات ممثلة بذلك حصة 16.72%، اي ما يعادل 5.75 مليار دولار امريكي خلال سنة 2020؛

تعد كل من الأدوية المعدة للبيع بالتجزئة، الأمصال المضادة، اللقاحات وأجزاء ولوازم السيارات المكونات الرئيسية لهذه الوحدة، حيث تبلغ نسب كل منها على التوالي: 19.44%، 9.14%، 5.86%؛

- عرفت انخفاضات نسبية مقارنة بسنة 2019 في كل من الأدوية الاخرى بنسبة 12.69%، أجزاء ولوازم السيارات بنسبة 12.59%، أقمشة منسوجة بنسبة 7.47%، الثلاجات بنسبة 6.36%؛
- في المقابل فإن الارتفاعات المسجلة تتعلق بأجهزة الكشف الإذاعي والأمصال المضادة واللقاحات بالنسب المتتالية: 229.14%، 0.66%.[2]

[1] المديرية العامة للجمارك، مرجع سابق، ص: 17.

[2] المديرية العامة للجمارك، مرجع سابق، ص: 18.

المبحث الثالث: تأثير جائحة كوفيد 19 على البطالة في الجزائر

أدّى الانتشار العالمي لفيروس كورونا المستجد إلى اتخاذ العديد من الدول تدابير وقائية لاحتواء انتشاره والحد من الخسائر في الأرواح البشرية، وأصبح التباعد الاجتماعي والحجر المنزلي جزء أساسي من الحياة اليومية في العديد من الدول، مما أدى إلى تداعيات هائلة على سوق العمل وسبل المعيشة، وفي الوقت الذي تضع فيه الحكومات خططا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم سبل المعيشة؛

المطلب الأول: آثار جائحة كوفيد 19 على البطالة عامة

أثر انتشار فيروس كورونا تأثيرا سلبيا على سوق الشغل في العالم، وأعاد رسم خارطة جديدة للكثير من المهن، وانقسمت إلى مهن توقفت إلى حين وأخرى كليا، وبين مهن ظهرت نتيجة لهذا الفيروس، وانقسم الأشخاص بذلك، بين متشائمين فقدوا وظيفتهم وأحيلوا على البطالة، وبين محظوظين، سواء ممن استطاعوا أن يحافظوا على شغلهم في هذه الظروف؛

بالإضافة إلى هذا، فإن الأعمال الحرة بكل أنواعها أرغمت العاملين فيها على البطالة المؤقتة، فلا حاجة للأفراد في المجتمع بها، في ظل هذه الظروف، وأرغموا على الوقوف في طابور البطالة ولو إلى حين، مادامت هي الدخل الوحيد للكثير منهم، وكان أثر هذا الفيروس سلبيا على كل الأعمال الخاصة والحرة، التي أجبرت العاملين فيها على ضرورة توقيف كل التعاملات، لتفادي انتشار هذا الفيروس،[1]

يبين لنا الجدول التالي مدى تأثير الفيروس على مختلف مجالات سوق العمل:

جدول رقم (08): مدى تأثير الفيروس على مختلف مجالات سوق العمل

المجال	مدى تأثر اقتصاده بالفيروس
التعليم	تأثر قليل
الصحة	تأثر قليل
الفلاحة	تأثر قليل- متوسط
الصناعة	تأثر متوسط
مالية وضمان اجتماعي	تأثر متوسط
الفنون	تأثر متوسط - كثير
النقل	تأثر متوسط - كثير
فندقة	كثير
العقار	كثير
تجارة	كثير

Système des Nations Unies en Algérie, ANALYSE RAPIDE DE L'IMPACT SOCIO-ECO DU COVID-19 SUR L'ALGERIE, 2020, p : 15.

[1] e monde du travail et la COVID-19, 2020, p :9.

يمثل الجدول أعلاه مدى تأثر مختلف مجالات سوق العمل بالأزمة الصحية، حيث لم يكن لها تأثير كبير على كل من التعليم والصحة، وكذلك الفلاحة التي عرفت تأثيرا ليس بقليل ولا بمتوسط، أما بالنسبة للصناعة، مالية والضمان الاجتماعي فكان التأثير عليهما متوسطا على غرار مجال الفنون والنقل لكن بنسبة أكبر بقليل، وفيما يخص كل من الفندقة، العقار والتجارة فقد عرفوا نسبة تأثير جد عالية بالفيروس؛

إن الأزمة الاقتصادية وأزمة الوظائف التي أحدثها انتشار وباء كورونا يمكن أن تؤدي إلى زيادة أعداد العاطلين عن العمل في العالم بنحو 25 مليون شخص، وفقاً لتقييم جديد أجرته منظمة العمل الدولية؛

ويشير الخبراء إلى أن تداعيات وباء كورونا على سوق العمل الدولي لم تقف عند حدود ارتفاع معدلات البطالة وفقا للتعريفات التقليدية، التي تربط البطالة بفقدان العمل فقط. وإذ كان للجائحة تأثير سلبي في مستوى معيشة العاملين في جميع القطاعات الاقتصادية، ففي عديد من الدول خاصة الدول التي اتخذت تدابير قوية للحفاظ على استقرار سوق العمل، فإن الشعور بآثار الأزمة جاء في المقام الأول في شكل انخفاض الأجور، وليس فقدانا هائلا للوظائف؛

وقد انعكس هذا الوضع بشكل أكثر حدة على العمال ذوي الأجور المنخفضة، وأولئك الذين يعملون في وظائف تتطلب مهارات منخفضة، حيث فقدوا ساعات عمل أكثر من الوظائف الإدارية والمهنية ذات الأجور الأعلى.[1]

في المقابل، استطاع الكثير من الأشخاص الحصول على مناصب عمل في هذا الظرف الحرج، على غرار التجارة الإلكترونية، التي شهدت مؤخرا انتعاشا كبيرا والعمل بمبدأ التوصيل. بالإضافة إلى هذا، فإن الكثير من الشركات لم تتوقف عن العمل بالرغم من أنها كانت تعتمد على اليد العاملة، حيث عمدت على العمل عن بعد والتواصل مع العمال من بيوتهم، لذا لم تتأثر بهذا الحجر الصحي، بل فتحت أبوابا أخرى لمناصب عمل جديدة استفاد منها بعض الأشخاص؛[2]

المطلب الثاني: آثار جائحة كوفيد 19 على البطالة في الجزائر

أثرت الأزمة الصحية الناجمة عن انتشار Covid-19 بشدة على الجزائر. تظهر آثار الوباء، على وجه الخصوص، في القطاع المهني، بين العمال والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. أفاد التقرير "تحليل سريع للتأثير الاجتماعي والاقتصادي لفيروس كوفيد -19 على الجزائر"، أن إجراءات الاحتواء التي اتخذتها السلطات منذ بداية مارس 2020، أثرت على جميع قطاعات الاقتصاد "ولكن بدرجات متفاوتة من التأثير "؛

[1] هشام محمود، البطالة بعد الجائحة .. نسب تخفي حقائق مخيفة، 2020 ديسمبر19، الافتصادية، استرجعت 2021 جوان 18، من: https://www.aleqt.com/2020/12/19/article_1994676.html

[2] صالح عزوز، الحجر الصحي يرسم خارطة جديدة للشغل، (2020، ماي 07)، الشروق، استرجعت في 2021، جوان 02، من https://www.echoroukonline.com/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AC%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%8A-%D9%8A%D8%B1%D8%B3%D9%85-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B4%D8%BA%D9%84

لقد تجاوز معدل البطالة في الجزائر 14٪ في 2020 حيث أدى تفشي جائحة فيروس كورونا إلى فقدان ما لا يقل عن 500 ألف وظيفة في سوق العمل الجزائري، بحسب الوزير المنتدب لدى رئيس الوزراء المكلف بالاستشراف؛

وحسب الإحصائيات فإن 52.367 موظف شهدوا غلق لأماكن عملهم، بالإضافة إلى حوالي 200.000 شهدوا انخفاض في دخلهم طوال فترة الحجر الصحي، و180.000 لم تدفع أجورهم في الوقت اللازم[1]؛

كما أدى غلق 16 ميناء جافًا (محطات متصلة عن طريق البر أو السكك الحديدية إلى ميناء بحري) إلى فقدان 4000 وظيفة مباشرة، وإغلاق مصانع تجميع السيارات ووقف استيراد مكونات الأجهزة المنزلية، كلف أكثر من 50 ألف وظيفة في عام 2020.

يمثل الشكل التالي نسبة التغيير التي عرفتها لعروض العمل في الفترة الممتدة من جانفي إلى افريل 2020 في ظل أزمة كوفيد 19؛

شكل رقم (10): التغير النسبي لعروض العمل بين جانفي و افريل 2020

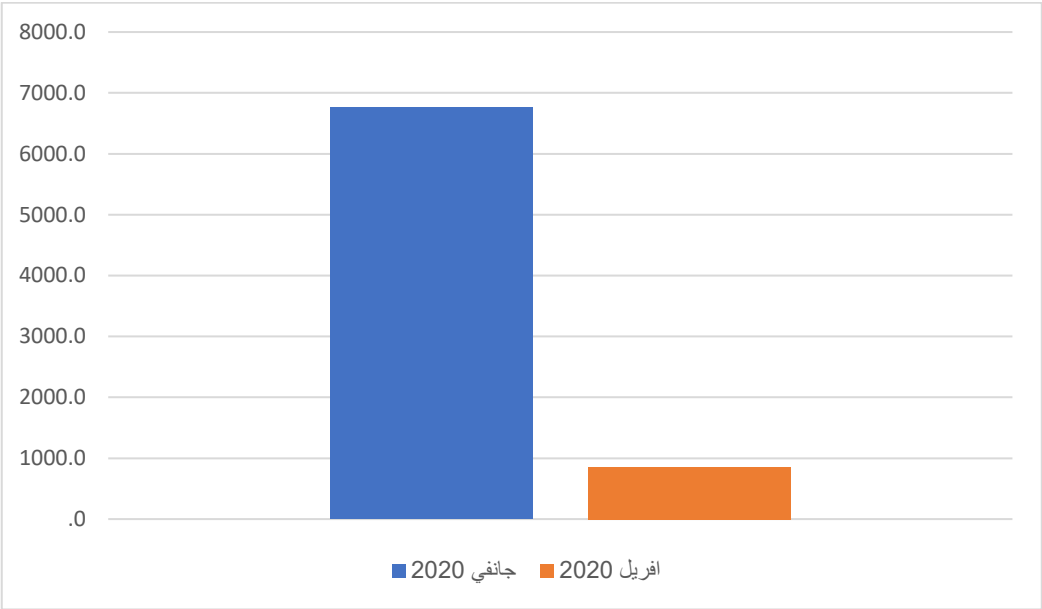

Ilyes.C, Les chiffres vertigineux de l'impact du corona virus sur l'économie, (2020, Aout 17), Dzair Daily, (accessed 2021, Juin 04) https://www.dzairdaily.com/algerie-chiffres-vertigineux-impact-coronavirus-sur-economie/

يمثل الشكل أعلاه مدى انخفاض عروض العمل وهذا حسب الشركة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، حيث كان عدد العروض في افريل 2020 مقدرا ب 8.579 بعد أن كان 67.672 في جانفي من نفس السنة؛

[1] Ilyes.C, Les chiffres vertigineux de l'impact du corona virus sur l'économie, (2020, Aout 17), Dzair Daily, accès le 2021, Juin 04, de : https://www.dzairdaily.com/algerie-chiffres-vertigineux-impact-coronavirus-sur-economie/

يمكن القول أنّ البطالة خرجت منتصرة من الأزمة الصحية في الجزائر وحتى لو لم تكن الأرقام رسمية فإن الخسائر تقدر بما لا يقل عن 500 ألف وظيفة في مختلف القطاعات؛[1]

فقد توجه الملايين من العمال إلى بطالة إجبارية، في كل المجالات، مست قطاعات حساسة كثيرة، كان أبرزها المواصلات. فقد وجد العديد من العمال العاملين في هذا القطاع أنفسهم خارج مجال التغطية إن صح القول، مادام الحجر الصحي يفرض ضرورة البقاء في البيت. والحديث هنا يقتصر على العمال الذين يشتغلون بوسائل النقل الخاص بهم ويوظفون أشخاصا معهم، لأن المتوقفين عن العمال من سائقين أو قابضين في المؤسسات الكبرى للنقل في القطاع العمومي، لديهم تغطية خاصة بهم، لذا أثر هذا الفيروس على القطاع الخاص مباشرة وكانوا هم المتضرر الأول في قطاع النقل، لذا وجد الكثير من الشباب خاصة أنفسهم مجبرين على بطالة مرغمة؛

ووفقًا لتقرير للأمم المتحدة، فإن الأزمة الصحية لـ Covid-19 تهدد بإلحاق الضرر بالتقدم الذي أحرزته الجزائر نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجندة 2030؛

ولاحتواء الآثار السلبية الناتجة عن الانكماش الاقتصادي الذي عرفته الجزائر جراء الوضع الصحي العالمي، وضعت الحكومة مشروع قانون المالية للعام المقبل، إذ شددت لجنة المالية والموازنة في البرلمان، على ضرورة اتخاذ المزيد من الإجراءات لحماية المؤسسات وإنقاذها، مع توزيع المشاريع التنموية بطريقة عادلة وإسراع في تطوير الصناعة التحويلية والبتروكيماوية.

وثمنت التدابير المتخذة التي تتعلق بالعودة التدريجية إلى النشاط الاقتصادي بمستوى يسمح بتعويض الخسائر التي عرفتها سنة 2020، وتخفيف الاختلالات الداخلية والخارجية، إضافة الى تفادي تجميد الاعتمادات المالية، فضلاً عن التدابير الجمركية التي ترمي إلى ترقية الإنتاج المحلي وتشجيع الاستثمار وتعزيز الرقابة ومكافحة الغش بمختلف أشكاله.[2]

.

[1] نجاة الفقيري، شبح البطالة... كابوس يؤرق شباب المغرب العربي، (2020 مارس 02)، بوابة افريقيا الاخبارية، استرجعت في 2021 جوان02، من: https://www.afrigatenews.net/article/%D8%B4%D8%A8%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%83%D8%A7%D8%A8%D9%88%D8%B3-%D9%8A%D8%A4%D8%B1%D9%82-%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8-/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A

[2] علي ياحي، مرجع سابق.

خاتمة الفصل الثاني

تم في نهاية هذا الفصل استخلاص أن فيروس كوفيد-19 قد أحدث أزمة إنسانية وصحية غير مسبوقة، وهذا ما يوضح السمة والخاصية الأساسية لظهور الفيروسات والأوبئة والمتمثلة في عدم اليقين، وذلك نتيجة تغيير جيناتها وبنيتها وتكيفها مع طبيعة الإنسان؛

فقد أحدث فيروس كوفيد-19 صدمة عالمية غير مسبوقة ولم يكن من الممكن تصورها قبل أقل من عام، حيث أدى إلى انكماش اقتصادي عالمي قد يكون أعمق وأكثر حدة من الركود الكبير الذي حدث في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وذلك لانتشار الوباء في جميع أنحاء العالم مهددا الأرواح وسبل العيش؛

وبما أن الجزائر تعتبر من بين الدول التي يفوق حجم وارداتها على حجم صادراتها كونها ذات اقتصاد ريعي، أي أن معظم صادراتها من النفط الخام، تأثرت هذه الأخيرة بفعل اتساع الأزمة الصحية لفيروس كوفيد19، مما جعل الجزائر تقف على حافة أزمة اقتصادية حقيقية، التي أدت إلى انخفاض سعر النفط، كما أثر ذلك تأثيرا مباشرا على صادرات وواردات البلد؛

ومن جهة تم التطرق إلى تأثير انتشار فيروس كورونا على سوق الشغل في العالم تأثيرا سلبياً، وأعاد رسم خارطة جديدة للكثير من المهن، وانقسمت إلى مهن توقفت إلى حين وأخرى كليا، وبين مهن ظهرت نتيجة لهذا الفيروس.

الخاتمة العامة

تبين مما سبق أن العالم اليوم (2020-2021) يعيش في ظل جائحة عالمية وأزمة اقتصادية كبيرة تسببت في خسائر بشرية هائلة، رغم تواصل الجهود لحماية الأرواح والحفاظ على سبل العيش في ظل ظروف الإغلاق، بالإضافة تأثر عدد كبير من الناس وتغييرهم لنشاطاتهم اليومية نتيجة لجائحة كوفيد-19؛

عززت الجائحة بعض الاتجاهات التي سبقتها، ولكنها تسببت أيضا في اضطرابات هائلة، كتزايد الفقر العالمي، إغلاق المدارس وعدم المساواة في الوصول إلى التعليم المنزلي، وهذا من شأنه أن يطرح مشكلة جديدة متعلقة بالتعليم ويشكل آثارا سلبية قوية على القدرة الإنتاجية للبلدان في المستقبل، وهي نكسة بالنسبة للتنمية المستدامة التي كان تحقيقها أصلا صعبا قبل حدوث الجائحة؛

أدت الأزمة الصحية الحالية لصدمة اقتصادية عالمية، ساهمت في تراجع التجارة الدولية الخارجية، تخفيض الاستثمار وكذلك تقليص الإنتاج العالمي والتوظيف، مما أنجر عنه تحميل الفئات الهشة في الدول المختلفة للانعكاسات السلبية الناجمة عن هذه الجائحة. ونتيجة لذلك زادت حاجة بعض البلدان إلى إنفاق غير عادي للموارد المالية المطلوبة، كنوع من التغطية للأزمة بشكل مباشر من خلال التنسيق وتوثيق التعاون الدولي؛

وقد لجأت الدول لمواجهة ذلك إلى إجراءات وتدابير تقليدية، من بينها غلق الحدود وتسريح الموظفين والجزائر أيضا عملت على إتباع نفس الخطى بعد تسجيل أول حالة إصابة مؤكدة بالفيروس، وهذا كان له تكلفة عالية تمثلت في ندهور الاقتصاد الوطني من جهة، وارتفاع نسبة البطالة من جهة أخرى؛

أولا: نتائج الدراسة

لقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، التي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- كانت جائحة كوفيد-19 مفاجأة غير متوقعة للعالم ككل لصعوبة توقع حدوث الأوبئة والجوائح، مما خلف خسائر بشرية ومادية كبيرة؛
- الأوبئة والجوائح السابقة عبر التاريخ درس ومصدر للأدوية واللقاحات من جهة ووضع قوالب وإستراتيجيات مرنة جاهزة التطبيق في حالة حدوث إنذار مرتقب؛
- التعاون الدولي يعمل على تفكيك وتجاوز الأزمات الكبرى باختلاف تصنيفاتها، ففي الإتحاد قوة لضمان استمرار البشرية؛
- دفع الوباء الاقتصاد العالمي إلى الركود في عام 2020 على نطاق لم يشهد له مثيل منذ ثلاثينيات القرن الماضي
- بالرغم من التطورات التي تعرضت لها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من الاستقلال إلى يومنا هذا لازالت غير كفؤة وفعالة وغير قادرة على مواجهة المنافسة الموجودة في السوق العالمية، كما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى غير مبال بحقيقة أن النفط مادة ناضبة إلى جانب ضعف الإرادة السياسة للخروج من هذا الوضع؛

- يتعين على الجزائر أن تتعامل مع حالة من الركود في ظل القيود التي تفرضها إجراءات الإغلاق الصارمة الرامية إلى احتواء تفشي فيروس كورونا، والانخفاض الكبير في أسعار صادرات المحروقات وحجمها؛
- ألحق فيروس كورونا ضرر مزدوج باقتصاد البلد، على مداخيل البلاد المتأتية حصريا من صادرات البترول، وعلى نشاط المؤسسات الداخلي الذي يعرف تأثرا متزايدا؛
- عرفت واردات الجزائر تغيرات نسبية معتبرة، منخفضة وكذا مرتفعة لبعض المنتجات، وذلك تأثرا بجائحة الكوفيد التي مست القطاع الاقتصادي على غرار معظم القطاعات في البلد؛
- أثر انتشار فيروس كورونا تأثيرا سلبيا على سوق الشغل في العالم، وأعاد رسم خارطة جديدة للكثير من المهن، وانقسمت الحال إلى مهن توقفت إلى حين وأخرى كليا، وبين مهن ظهرت نتيجة لهذا الفيروس؛
- توجه الملايين من العمال إلى بطالة إجبارية، في كل المجالات.

ثانيا: اختبار الفرضيات

لقد تمكن البحث بفصوله المتكاملة من الإجابة على الإشكالية الرئيسية، واختبار فرضياته التي يمكن سردها على النحو الآتي:

- **الفرضية الأولى:** من خلال الانعكاسات التي خلفتها جائحة كوفيد-19 على التجارة الخارجية يتضح أن الآثار السلبية التي لحقت الاستيراد والتصدير لم يسبق لها مثيل حتى في ظل الجوائح والأوبئة السابقة، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى**.
- **الفرضية الثانية**: بالتعرض إلى مختلف التطورات التي تعرض لها سوق العمل في الجزائر، تبين أنها ليست كافية لمواجهة الأزمات وتخطيها فقد تجاوز معدل البطالة في الجزائر 14٪ بسبب تأثره بأزمة كوفيد-19 **وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية**.

ثالثا: الاقتراحات

بناء على ما تم تقديمه من نتائج يمكن صياغة الاقتراحات الآتية:

- ضرورة تعزيز التعاون الدولي لتجاوز الأزمات باختلافها؛
- العمل على أن تصبح الجزائر بلداً مصدراً؛
- تطوير سوق العمل من أجل القدرة على القضاء على ظاهرة البطالة؛
- تنويع منتجات وخدمات المقدمة من طرف الدولة للتصدير للتوغل في الأسواق العالمية في كل المجالات.

رابعا: آفاق الدراسة

بالنظر إلى محددات الدراسة التي دفعت إلى التركيز على بعض جوانب الموضوع دون غيرها، فيمكن اقتراح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محاور لبحوث مستقبلية تكمل مختلف زوايا هذه الدراسة وهي كالتالي:

- وضع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد جائحة كوفيد-19؛
- النظام الاقتصادي العالمي الجديد بعد جائحة كوفيد-19؛
- الاقتصاد الجزائري في ظل جائحة كوفيد-19؛
- أثر جائحة كوفيد-19 على التجارة الدولية الخارجية والنمو الاقتصادي العالمي.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

- عادل احمد حشيش وآخرون، الاقتصاد الكلي، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، مصر، 3200؛
- أحمد طرطار، الترشيد الاقتصادي للطاقات الانتاجية في المؤسسة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993؛
- د. شريف علي الصوص، التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011؛
- جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، 2013؛
- مليحة يزيد، أصول وفصول التسويق، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014؛
- فرحات غول، التسويق الدولي (مفاهيم وأسس النجاح في الاسواق العالمية)، الطبعة1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008؛
- اسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة الجزائر 1997.

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية

- Mitchell L. Hammond, Epidemics and the Modern World (Toronto: University of Toronto Press), 2020.
- Simon James Fongk, Nilanjan Dey and Jyotismita Chaki, Artificial Intelligence for Coronavirus Out break, Singapore: Springer, 2021.
- James Perloff, COVID-19and the agendas to Come RED-PILLED (Burlington: Refuge Books), 2020.
- Wenhong Zhang, COVID-19From Basics to Clinical Practice, Trans.Xun Wang (Singapore: World Scientific), 2020.
- Mukhisa Kituyi, Impact of COVID-19 Pandemic on Trade and Development (New York : United Nations), 2020.

ثالثا: الرسائل الجامعية

- نصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2014؛
- بالحبيب عبد الكامل، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية،2011؛

- بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008.

رابعا: المجلات

- وليد ناجي الحيالي، دراسة بحثية حول البطالة، الكتابة العربية المفتوحة في الدنمارك؛
- المديرية العامة للجمارك، احصاءات التجارة الخارجية للجزائر لفترة 2020، تحديث جانفي 2021.

خامسا: المو اقع الالكترونية

- www.e-tijara.com.
- https://ar.strephonsays.com.
- www.annajah.net.
- www.imf.org.
- https://elakademiapost.com.
- https://www.who.int.
- https://www.radioalgerie.dz.
- https://www.independentarabia.com.
- https://www.aleqt.com.
- https://www.echoroukonline.com.
- https://www.dzairdaily.com.
- https://www.afrigatenews.net.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر جائحة كوفيد-19 على التجارة الخارجية من جهة والتي تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني، عن طريق استيراد ما يحتاجه الاقتصاد من سلع وخدمات، وتصدير الفائض منه. وعلى البطالة من جهة أخرى والتي تعتبر أكثر الظواهر السلبية على اقتصاد أي بلد فهي مؤشر على انحدار النظام الاقتصادي الى منعرج خطير؛

وقد وصلت الدراسة إلى أن الاستيراد والتصدير قد تعرضا للعديد من الخسائر بفعل الأزمة الصحية العالمية الحالية، مما تسبب في انخفاض مداخيل كل منهما؛

كما عرفت البطالة ارتفاعا رهيبا بسبب التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية للحد من انتشار الفيروس.

Abstract

This study aims to shed the light on the impact of the COVID-19 pandemic on foreign trade, which plays an important role on national economy, by importing what the economy needs of goods and services and exporting the surplus.

It also tackles the impact of this pandemic on unemployment, which is considered as one of the most dangerous phenomenon on the economy of any country.

The study concluded that import and export have been subjected to many losses due to the current global health crisis, which has caused a drop in their respective incomes.

Unemployment has also witnessed a terrible rise due to the measures taken by the Algerian government to limit the spread of this virus.